IUGJIS
Vol 28, No 4, 2020, pp 380 -408
ISSN 2410-5201
مجلة الجامعة للدراسات الإسلامية (عقيدة – تفسير – حديث)

تاريخ الإرسال (2019-11-05)، تاريخ قبول النشر (2019-11-20)

شيوخ الإمام البخاري المتكلمُ فيهم، ممن ترجم لهم في التاريخ الكبير، وروى لهم في الجامع الصحيح، رواية واحدة.

اسم الباحث الأول: إبراهيم عبد الحميد العبَّادي

اسم الباحث الثاني (إن وجد): د. عبد الكريم أحمد الوريكات

[1] اسم الجامعة والبلد (للأول) قسم أصول الدين- كلية الشريعة بالجامعة الأردنية- المملكة الأردنية الهاشمية

[2] اسم الجامعة والبلد (للثاني)

* البريد الالكتروني للباحث المرسل:

E-mail address: Ibrahimabbadi40@gmail.com

الملخص:

يهدف هذا البحث، إلى دراسة شيوخ الإمام البخاري المتكلم فيهم, الذين ترجم لهم في التاريخ الكبير، وروى لهم في الجامع الصحيح، رواية واحدة ، ودراسة هذه الروايات. وخلص البحث إلى أنَّ عدد شيوخ الإمام البخاري ممَّن هذه صفتهم عددهم خمسة شيوخ، و أنَّ هؤلاء الرواة قد انتقى لهم الإمام البخاري، وهو أعرف بحديثهم؛ إذ جالسهم، و خبِر حالهم؛ فاختار ما رآه صحيحاً؛ فأقلَّ عنهم. و يؤكد هذا البحث مدى العلاقة بين كتابي البخاري التاريخ الكبير و الجامع الصحيح؛ فما استشكله في التاريخ الكبير أجاب عنه في الصحيح، و ما أشار إليه في التاريخ أكدَّه في الجامع الصحيح. و تبين من خلال البحث ضرورة الاعتماد على التاريخ الكبير للإنطلاق في فهم منهج البخاري في الجامع الصحيح و حل مشكلاته، و توضيح ما اعتراه من غموض؛ فخير من يوضَّحَ منهج المصنف هو المصنف نفسه.

كلمات مفتاحية: شيوخ الإمام البخاري، التاريخ الكبير، الجامع الصحيح، المتكلَّم فيهم.

Sheikhs of Imam al-Bukhari who were criticized, from those he stated them in al-Tarikh al-kabir, and narrated for them in al-Jami' al-Saheeh an one narration.

Abstract:

The purpose of this research is to study the Sheikhs of Imam al-Bukhari who were criticized, but he stated their biographies in his book " al-Tarikh al-kabir", and narrated about them in his book "al-Jami' al-Saheeh" one narration, and then to study these narrations. The research used some of methods which are: inductive approach, and deductive approach, and analytical approach. The study found several results, the most important of which are: The number of sheikhs of Imam al-Bukhari who were characterized with the previous were five narrators, so Imam al-Bukhari selected some of their narrations, after sitting with them and knowing their characteristics and the details of their life. Consequently, he conveyed a little bit of narrations. The research emphasized the relationship between al-Bukhari's books – " al-Tarikh al-kabir" and "al-Jami' al-Saheeh". The research shows the necessity to depend on the book " al-Tarikh al-kabir" to understand the methodology of Imam al-Bukhari in his book "al-Jami' al-Saheeh", and solve its problems, and clarify the ambiguity. And the best way to clarify the author methods is the author himself in his work.

Keywords: Sheikhs of Imam al-Bukhari, al-Tarikh al-kabir, al-Jami' al-Saheeh, those who were criticized

مقدمة

الحمد لله حق حمده، والصلاة والسلام على خير خلقه، و على آله وصحبه، ومَنْ سار على دربه، وبعد...

فنظراً لجلالة قدر الإمام البخاري وعلو كعبه في التصنيف، ودقته في كتبه، وبخاصة التاريخ الكبير، والجامع الصحيح؛ فمن المؤكد أنَّ هناك علاقة كبيرة بين المُصَنَّفَينِ؛ فيمكن أن يكون كتاب التاريخ الكبير هو المنطلق للعمل في الجامع الصحيح، و نظراً إلى كثرة الرواة الذين ترجم لهم الإمام البخاري في التاريخ الكبير، وروى لهم في الجامع الصحيح؛ فكان من هؤلاء رواة قد تكلم فيهم علماء الجرح و التعديل، ونظراً لكثرتهم –أيضاً– قرر الباحثان أن يأخذا جزئية منهم؛ فبدأنا البحث بمقدمة: تناولنا فيها أهمية البحث ومشكلة الدراسة، وأهدافها، والدراسات السابقة، ومنهجية البحث، وخطة البحث، ثم قررنا أن نجعل مبحثاً نُعَرِّفُ فيه عن المُصَنَّفَينِ وصاحبهما؛ فكان هذا هو المبحث الأول بعد المقدمة، و أمَّا المبحثان الآخران؛ فاعتمدنا فيه على اختيار الرواة بشروط مقيدة، وهي: أولاً: أن يكون الراوي من شيوخ الإمام البخاري بشكل مباشر، وثانياً: أن يكون الإمام البخاري قد ترجم له في التاريخ الكبير، و ثالثاً: أن يكون الإمام البخاري روى عنه في الجامع الصحيح، و رابعاً: أن يكون عدد الروايات التي رواها الإمام البخاري عنه، هي: رواية واحدة، وخامساً: أن يكون متكلماً فيه من علماء الجرح و التعديل.

و بعد متابعة هذه القيود في هؤلاء الرواة صفي لنا خمسة رواة، وبعد متابعة كلام العلماء فيهم وجدنا منهم متهماً في عدالته، وهما اثنان أحدهما متهم بالبدعة لأنه شيعي، وهو عباد بن يعقوب، و الآخر متهم بالكذب، وهو أَسيد بن زيد؛ فجعلناهما في مبحث واحد، ومطلبين، في كل مطلب واحد منهما، و أمَّا الثلاثة الآخرون، فهم متكلَّم فيهم بضبطهم، وجعلناهم في مبحث آخر، اثنان منهما متهمان بقلة ضبطهما، وهما: أحمد بن أبي الطيب، وحسان بن عبد الله الواسطي، وجعلناهما في مطلب واحد، و الثالث متهم في ضبط كتابه، وهو: محمد بن الصلت أبو يعلى، وجعلناه في مطلب آخر، وفي ختام دراسة هؤلاء الرواة الخمسة جعلنا خاتمة سجلنا فيها أهم الاستنتاجات التي توصلنا إليها، وقدمنا توصية بعد ذلك.

و الحمد لله رب العالمين

مشكلة الدراسة: إن من اللافت لنظر الباحثين وجود رواة متكلَّم فيهم في الجامع الصحيح للإمام البخاري، وهم من شيوخه الذين عرفهم وترجم لهم في كتابه التاريخ الكبير، وهذا ما يقودنا إلى طرح الأسئلة الآتية:

- من هم شيوخ الإمام البخاري الذين ترجم لهم في التاريخ الكبير وخرَّج عنهم في الجامع الصحيح ممّن تُكلِّم فيهم في عدالتهم، و في ضبطهم؟
- لماذا أقل الإمام البخاري الرواية عن شيوخه ممَّن تكلِّم فيهم؟
- ما العلاقة بين التاريخ الكبير والجامع الصحيح وأثر ذلك في توضيح منهجه في كليهما؟

أهمية الدراسة:

تظهر أهمية هذه الدراسة من خلال النقاط الآتية:

أولاً: بيان دقة منهج الإمام البخاري وجلالة كتابيه الجامع الصحيح، والتاريخ الكبير.

ثانياً: تبرز هذه الدراسة وجه العلاقة بين التاريخ الكبير، والجامع الصحيح للإمام البخاري، ملامح الانتقاء في شيوخه المتكلم فيهم، وإظهار سعة المنهج النقدي ومرونته واستيعابه عند مَنْ روى عنه رواية واحدة.

ثالثاً: تدفع ما يمكن أن يتشبّث به الطاعنون في تخريج البخاري أحاديث الرواة المتكلم فيهم بالحجة والبرهان من خلال ملاحظة تصرف البخاري ومعرفة مراميه، وبيان دقة منهجه، وتفسير سلوكه النقدي.

IUG Journal of Islamic Studies (Islamic University of Gaza) / CC BY 4.0

أهداف الدراسة:

أولاً: معرفة شيوخ الإمام البخاري الذين ترجم لهم في التاريخ الكبير وخرَّج عنهم في الجامع الصحيح ممّن تُكلِّم فيهم في عدالتهم، و في ضبطهم.

ثانياً: إدراك سبب قلة رواية الإمام البخاري عن شيوخه ممَّن تكلِّم فيهم.

ثالثاً: توضيح العلاقة بين التاريخ الكبير و الجامع الصحيح و أثر ذلك في منهجه في كليهما.

الدراسات السابقة:

لم يقف الباحثان؛ فيما اطلعا عليه، على من سبقهما إلى هذا النوع من الدراسة، وكل ما سنذكره من دراسات سابقة، يفيد ظاهرها أنها مطابقة في كونها تشترك في موضوع الرواة المتكلم فيهم، غير أن دراستهما في هذا البحث، تختلف عن غيرها في كيفية تناولها للموضوع، فضلاً عن اختلاف أهدافها، وإليك ذكر بعض

الدراسات السابقة:

أولاً: شيوخ البخاري المتكلم فيهم في الجامع الصحيح، للباحثة ميسر رجب محمد الداعور، رسالة دكتوراه مقدمة إلى الجامعة الأردنية، بإشراف الأستاذ الدكتور سلطان سند العكايلة، عام 2010م. هذه الرسالة اقتصرت على بيان شيوخ البخاري المتكلم فيهم، بمعرفتهم ودراسة الطعون الموجهة إليهم، ومعرفة أسبابها، والنظر في كيفية تخريج البخاري لمروياتهم، والإكثار من التخريج لهم من عدمه، و لم تتطرق إلى كتاب التاريخ الكبير، ولم تتعمق كثيراً، في منهج الإمام البخاري، بل اكتفت في دفاعها عن البخاري كونه أخرج لهم متابعة، أو في الشواهد...إلى غير ذلك، إلا أن دراستنا أعمق منها حيث تتعدى ذلك إلى بيان كيفية انتقائه لمن أخرج له في المتابعات والشواهد، مفرداً كان أو مقروناً، وبيان العلاقة مع التاريخ الكبير.

ثانياً: منهج الإمام البخاري في انتقاء مرويات المتكلم فيهم في الجامع الصحيح "رواة المرتبة الخامسة عند ابن حجر نموذجاً"، للباحث عمر محمد أحمد هروس, رسالة دكتوراه مقدمة إلى الجامعة الأردنية، بإشراف الدكتور عبد الكريم أحمد الوريكات، عام2017م.

و هذه الرسالة استفدنا منها، في معرفة كيفية انتقاء الإمام البخاري لرواية شيخه المتكلم فيه؛ ممن روى له رواية واحدة؛ علماً أنَّ هذه الرسالة ضمت شيوخ الإمام البخاري المتكلم فيهم، من المرتبة الخامسة عند ابن حجر؛ سواءً روى عنهم رواية واحدة، أو أكثر؛ وهذه الرسالة –أيضاً– تتكلم عن غير شيوخ البخاري؛ أمَّا هذا البحث؛ فسيقتصر على شيوخ الإمام البخاري الذين روى عنهم رواية واحدة, و أهم ما يخالف هذه الرسالة؛ ربط هؤلاء الشيوخ للإمام البخاري ممن روى عنهم رواية واحدة، مع كتاب الإمام البخاري التاريخ الكبير.

ثالثاً: الرواة الذين تكلم فيهم أبو حاتم وروى لهم البخاري في صحيحه، للباحث محمد ماهر المظلوم، رسالة ماجستير مقدمة لجامعة غزة، بإشراف الأستاذ الدكتور نافذ بن حسين حمَّاد عام 2006 م.

اقتصرت على مناقشة ألفاظ التجريح عند أبي حاتم في رجال صحيح البخاري، فهي دراسة في علم الجرح والتعديل؛ أمَّا هذا البحث فسيناقش أبا حاتم، وغيره من علماء الجرح والتعديل، ممن تكلموا في شيوخ الإمام البخاري، ممن ترجم لهم البخاري –نفسه–في التاريخ الكبير, وروى لهم في الجامع الصحيح، رواية واحدة.

رابعاً: الرواة الذين جرحهم الإمام البخاري وأخرج لهم في الصحيح، للدكتور عبد الله بن فوزان بن صالح الفوزان، بحث لعضو هيئة التدريس المشارك في السنة و علومها بقسم الدراسات الإسلامية في جامعة طيبة.

IUG Journal of Islamic Studies (Islamic University of Gaza) / CC BY 4.0

ذكر العديد من المراجع والتي لها علاقة بنفس الموضوع إلا أنَّ هذا البحث تناول دراسة الرواة الذين جرَّحهم الإمام البخاري نفسه، و أخرج لهم في الجامع الصحيح؛ بينما بحثنا يتناول الرواة المتكلم فيهم من أي عالم من علماء الجرح و التعديل، والذين ترجم لهم الإمام البخاري في التاريخ الكبير، وروى لهم في الجامع الصحيح رواية واحدة؛ وعلى ذلك اختلفت أسماء رواة كل بحث عن الآخر؛ فالرواة الذين درسناهم في هذا البحث غير موجودين في بحثه.

منهج البحث: اقتضت طبيعة البحث أن يُقام على المناهج الآتية:

أولاً: المنهج الاستقرائي: وذلك باستقراء شيوخ الإمام البخاري المتكلم فيهم، ممن ترجم لهم في التاريخ الكبير، وروى لهم في الجامع الصحيح، رواية واحدة.

ثانياً: المنهج التحليلي: بتتبع تلك المرويات وتحليلها ودراستها دراسة معمقة، داخل الصحيح، وفي الترجمة لرواتهم، في التاريخ الكبير؛ لاستخلاص منهجية الإمام البخاري في انتقاء مروياتهم، ومحاولة تفسير تعامل البخاري معها.

ثالثاً: المنهج الاستنباطي: يبرز من خلال استنباط مقاصد الإمام البخاري في كيفية سلوكه طرق الانتقاء من حديث كل راوٍ تكلم فيه من شيوخه، ممن ترجم لهم في التاريخ الكبير، و روى لهم في الجامع الصحيح رواية واحدة.

خطة البحث

اقتضت طبيعة **هذه الدراسة أن يتم تقسيمها إلى مقدمة، وثلاثة مباحث، وخاتمة، وذلك على النحو الآتي:**

- **مقدمة : تناولنا فيها أهمية البحث ومشكلة الدراسة، وأهدافها، والدراسات السابقة، ومنهجية البحث، وخطته.**
- **المبحث: الأول: التعريف بالإمام البخاري، و كتابيه: (التاريخ الكبير، و الجامع الصحيح)، وفيه**
- **ثلاثة مطالب:**
- **المطلب الأول : ترجمة الإمام البخاري.**
- **المطلب الثاني : التعريف بكتاب التاريخ الكبير، للإمام البخاري.**
- **المطلب الثالث : التعريف بكتاب الجامع الصحيح، للإمام البخاري.**
- **المبحث الثاني : شيخا الإمام البخاري المتكلم فيهم من جهة العدالة، ممن ترجم لهم في التاريخ الكبير، وفيه مطلبان:**
- **المطلب الأول: شيخ الإمام البخاري عبَّاد بن يعقوب المتكلم فيه بالبدعة.**
- **المطلب الثاني : شيخ الإمام البخاري أَسيد بن زيد المتكلم فيه بالكذب.**
- **المبحث الثالث : :شيوخ الإمام البخاري المتكلم فيهم من جهة الضبط ، وفيه مطلبان:**
- **المطلب الأول : شيخا الإمام البخاري أحمد بن أبي الطيب، وحسان الواسطي المتكلم فيهما بالخطأ في الحديث.**
- **المطلب الثاني: شيخ الإمام البخاري محمد بن الصلت أبو يعلى المتكلم فيه بقلة الضبط في الكتاب، خاتمة: وفيها أهم نتائج البحث، و التوصية.**

IUG Journal of Islamic Studies (Islamic University of Gaza) / CC BY 4.0

المبحث: الأول: التعريف بالإمام البخاري، و كتابيه: "التاريخ الكبير، و الجامع الصحيح"

المطلب الأول :ترجمة الإمام البخاري

أبو عبدالله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة الجُعفيّ البخاري، وُلِدَ في بُخارى، المعروفة اليوم في دولة أُوزبكستان، وذلك في اليوم الثالث عشر من شوّال سنة أربع وتسعين ومائة، حيث بدأ حياته يتيمًا في حجر أمه فاقداً بصره، فبكته أمه كثيرًا، حتى رأت في منامها نبيّ الله إبراهيم عليه السلام، وبشّرها بأن الله –عزّ وجل– سيردّ بصر ابنها، فشفاه الله و عافاه وأبصر بصره و بصيرته؛ فبدأ سماع العلم مُبَكِّراً، وذلك في سنة مائتين وخمس عندما كان عمره آنذاك إحدى عشرة سنة، ولمّا بلغ عمره ست عشرة سنة حفظ كتب ابن المبارك، ووكيع، ثم ارتحل في طلب العلم، فطاف أرجاء البلاد الإسلامية كلها، و كانت وفاته –رحمه الله– ليلة السبت ليلة عيد الفطر، ودُفن يوم عيد الفطر بعد صلاة الظهر يوم السبت، في الأول من شوال سنة ست وخمسين ومائتين.

و أمّا عن مصنفاته: فلقد بدأ التصنيف فيما يتعلق بالصحابة والتابعين وأقاويلهم، وعمره آنذاك لم يتجاوز ثماني عشرة سنة، ومن أشهر مصنفاته: الجامع الصحيح والتاريخ الكبير، والتاريخ الأوسط، والتاريخ الصغير، والأدب المفرد، وأسامي الصحابة، وغيرها...

و أمّا عن شيوخه الذين جلس بين أيديهم وخبرهم وعرفهم وحدَّث عنهم فهم كثر حتى قال الإمام البخاري: "لقيتُ أكثر من ألف رجل من أهل العلم، أهل الحجاز ومكة والمدينة، والكوفة والبصرة وبغداد، والشأم ومصر، لقيتهم كرّاتٍ قرنًا بعد قرن، ثم قرنًا بعد قرن..."، وهذا البحث سيذكر بعضهم ممن تعرض لكلام علماء الجرح والتعديل فيهم سواء كان ذلك في عدالتهم أو ضبطهم.

و أمّا عن تلاميذه الذين جلسوا بين يديه و خبروه و عرفوه و حدَّثوا عنه فهم –أيضاً–كثر، نذكر منهم على سبيل المثال –لا الحصر–: إبراهيم بن إسحاق الحَربي، وأبوبكر عبدالله بن أبي الدنيا، وأبوحاتم محمد بن إدريس الرازي، وأبوبكر ابن أبي خزيمة، ومسلم، والترمذي، والنسائي، ويحيى بن محمد بن صاعد، وغيرهم[1] ...

المطلب الثاني :التعريف بكتاب التاريخ الكبير، للإمام البخاري

هو من أبرز الكتب في علم الرجال، و العلل، فقد قام بتألّيفه الإمام –محمد بن إسماعيل البخاري–، وصنَّفه حيث كان عمره آنذاك ثمانية عشر سنة: «فلما طعنت فى ثماني عشرة سنة جعلت أصنف قضايا الصحابة والتابعين وأقاويلهم وذلك أيام عبيد الله بن موسى وصنفت كتاب التاريخ إذ ذاك عند قبر النبى –صلى الله عليه وسلم– فى الليالى المقمرة، وقل اسم فى التاريخ إلا وله عندى قصة»[2]؛ حتى أصبح هذا الكتاب من أهم المصادر التي اهتمت بتراجم الرواة في حديث النبي–صلى الله عليه و سلم–، فهو أول كتاب صنَّفه–من الكتب التي بين أيدينا–؛ فالإمام البخاري وُلِدَ سنة أربع وتسعين ومائة؛ فبداية تصنيفه سنة اثنتي عشر و مائتين، فانتشر كتاب التاريخ الكبير في أثناء حياة الإمام البخاري–رحمه الله–، و دليل ذلك، ما رواه الخطيب عن البخاري، أنّه قال: "أخذ إسحاق بن راهويه كتاب «التاريخ» الذي صنفت فأدخله على عبد الله بن طاهر فقال أيها الأمير ألا أريك سحراً؟ قَالَ فنظر فيه عبد الله بن طاهر فتعجب منه، وَقَالَ: لست أفهم تصنيفه"[3] ؛ و بما أنَّ الإمام إسحاق بن راهويه مات سنة ثمانية و ثلاثين و مائتين؛ أي عندما كان الإمام البخاري عُمره آنذاك أربعاً وأربعين سنة، وقد ذكرنا في المطلب السابق أن الإمام البخاري توفي وكان عمره اثنتين وستين سنة؛ وبذلك

[1] ينظر الخطيب: تاريخ بغداد، ،ج5، ص255 ، و ابن عساكر تاريخ دمشق، ج5، ص9 .

[2] الخطيب البغدادي: تاريخ بغداد،ج2،ص325.

[3] المصدر نفسه.

IUG Journal of Islamic Studies (Islamic University of Gaza) / CC BY 4.0

نتأكد أنَّ كتاب التاريخ الكبير قد انتشر في عهده–رحمه الله–، و أمَّا فيما يتعارض مع وجود تراجم لمن كان وفاته متأخراً عن هذا التاريخ؛ فيمكن مناقشة ذلك بقول الإمام البخاري: "صنفته –أي التاريخ الكبير–ثلاث مرات"[4]؛ فلعل التاريخ الكبير أعاد تصنيفه ثلاث مرات, وفي المرة الأولى كانت النسخة بين يدي اسحاق بن راهويه, والذين تأخرت وفاتهم كانوا ضمن تصنيف الإمام البخاري للتاريخ في المرة الثالثة، وبلغ عدد تراجم الرواة في كتاب التاريخ الكبير المطبوع بين أيدينا اثنتين وخمسين وتسع مائة و ثلاث عشرة ألف ترجمة، ويعد هذا الكتاب أول ما صنف في تراجم الرواة، بهذا الترتيب, والشمول، وهذا ما سيؤكده بحثنا من خلال ربط العلاقة بين التاريخ الكبير، و الجامع الصحيح من خلال مرويات هؤلاء الرواة الذين سندرس رواياتهم، وسنكتشف في هذا البحث خفاء منهج الكتاب و طريقة تصنيفه؛ كما وصفه صاحبه الإمام البخاري، عندما قال: "لو نشر بعض آساتذتي هؤلاء لم يفهموا كيف صنفت كتاب «التاريخ» ولا عرفوه"[5]، وهو مرجعٌ نقديٌ، لا يُسْتَغْنَى عنه؛ قال أبو العباس بن سعيد[6]: "لو أن رجلا كتب ثلاثين ألف حديث لما استغنى عن كتاب تاريخ محمد بن إسماعيل البخاري"[7].

المطلب الثالث: التعريف بكتاب الجامع الصحيح للإمام البخاري

اختلفت عبارات العلماء في تسميته إلى:– الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله –صلى الله عليه و سلم–وسننه وأيامه، والجامع الصحيح المسند من حديث رسول الله–صلى الله عليه و سلم– وسننه وأيامه[8]؛ وقد اشتهر باسمٍ مختصر وهو "صحيح البخاري"، ولعلّ السبب في ذلك هو ورودُه مختصراً على لسان مصنفه في عدة مواضع، حيث كان يرد في بعض عباراته تسميته بـ"الجامع الصحيح"، وتارةً بـ"الجامع"، ومرة بـ"الصحيح"، وممّا لا شك أنَّ في هذه الشهرة المستفيضة تأكيدٌ على صحة اسم الكتاب، وصحة نسبته إلى مصنفه الإمام البخاري –رحمه الله–، ومضى الإمام البخاري ست عشرة سنة، في تأليف الجامع الصحيح، ولقد انتقى أحاديثه من ست مائة ألف حديثٍ يحفظها، فاصطفى منها أصح الأحاديث، وما كان يكتب حديثًا فيه إلا بعد أن يغتسل ويصلّيَ ركعتين، فهذا الجهد والإخلاص رفع مكانته ومنزلته بين المصنفات الحديثية، حتى أصبح بإجماع الأمة أصحّ كتاب من عمل البشر، وصنّف الإمام البخاري كتابه الجامع الصحيح في الحديث الصحيح المجرد عن غيره، وهو ما يدلّ عليه اسم الكتاب؛ فيقول: "ما أدخلتُ في كتابي الجامع إلا ما صحّ..."[9] ، وأمّا ما وقع في الكتاب مما يخالف ذلك، كاستنباط الفقه، والسير، والتفسير، وفتاوى الصحابة والتابعين، فإنما وقع تبعًا وعرَضًا، لا أصلاً، ومقصوداً[10]، وقال ابن الصلاح: "وجملة ما في كتابه الصحيح، سبعة آلاف ومئتان وخمسة وسبعون حديثًا، بالأحاديث المكرّرة، وقد قيل: إنها بإسقاط المكرّرة أربعة آلاف

[4] المصدر نفسه.

[5] المصدر نفسه.

[6] هو: محمد بن بِشْر بن العبّاس، أبو سعيد البصْري الكرابيسي ثم النيسابوري. [المتوفى: 378 هـ] شيخ صالح مُسْنِد،تُوُفِّي في جُمادى الآخرة، وله أحد وثمانون سنة، رَوَى عَنْهُ: أَبُو عَبْد اللَّه الحاكم، وَجماعة...انظر الذهبي: تاريخ الإسلام "ج8، ص457".

[7] الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد ج2،ص325.

[8] ينظر، الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج5،ص221.

[9] الخطيب البغدادي: تاريخ بغداد، ج5،ص55.

[10] قال ابن الصلاح معلقًا على قول البخاري : (ما أدخلت في كتابي...إلخ): (فإنما المراد بكل ذلك مقاصد الكتاب، وموضوعه، وفنون الأبواب دون التراجم ونحوها؛ لأن في بعضها ما ليس من ذلك قطعًا. انظر. ابن الصلاح: المقدمة ،405. ويقصد بذلك ما كان على شرطه من الأحاديث المسندة التي وضعها في الأصول.

حديث"[11] ، وتابعه الإمام النووي، غير أنه قيّده بالأحاديث المسندة، وقال: "جملة ما في صحيح البخاري من الأحاديث المسندة"...، وتعقبهما الحافظ ابن حجر وقال: فجميع أحاديثه بالمكرّر سوى المعلقات والمتابعات على ما حرّرته وأتقنته سبعة آلاف وثلاث مائة وسبعة وتسعون حديثًا[12]، وقد رتّب البخاري كتابه على أبواب الفقه؛ فقد جعله سبعة وتسعين كتابًا، أولها كتاب: بدء الوحي، وآخرها كتاب: التوحيد.

المبحث الثاني : شيخا الإمام البخاري المتكلم فيهما من جهة العدالة

المطلب الأول: شيخ الإمام البخاري عبَّاد بن يعقوب المتكلم فيه بالبدعة

قال الإمام البخاري في التاريخ الكبير: "عَبّاد بْن يَعقُوب،الرَّواجِنِيّ[13]، الكُوفيّ، مات سَنَة خمسين ومائتين، سَمِعَ الوَلِيد بْن أَبي ثَور، وعلي بْن هاشم"[14].

أخرج الإمام البخاري، لعبَّاد بن يعقوب، في الجامع الصحيح، "في كتاب التوحيد، بَابِ وَسَمَّى النَّبِيُّ –صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ– الصَّلاَةَ عَمَلًا، وَقَالَ: «لاَ صَلاَةَ لِمَنْ لَمْ يَقْرَأْ بِفَاتِحَةِ الكِتَابِ»:

قال: "حَدَّثَنِي سُلَيْمَانُ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنِ الوَلِيدِ، ح وَحَدَّثَنِي عَبَّادُ بْنُ يَعْقُوبَ الأَسَدِيُّ، أَخْبَرَنَا عَبَّادُ بْنُ العَوَّامِ، عَنِ الشَّيْبَانِيِّ، عَنِ الوَلِيدِ بْنِ العَيْزَارِ، عَنْ أَبِي عَمْرٍو الشَّيْبَانِيِّ، عَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ –رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ–: أَنَّ رَجُلًا سَأَلَ النَّبِيَّ – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ– أَيُّ الأَعْمَالِ أَفْضَلُ؟ قَالَ: «الصَّلاَةُ لِوَقْتِهَا، وَبِرُّ الوَالِدَيْنِ، ثُمَّ الجِهَادُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ"[15].

أقوال علماء الجرح و التعديل في عبَّاد بن يعقوب:

اتفق علماء الجرح والتعديل على أنَّ عبَّاد بن يعقوب مُتهم بعدالته؛ لأنه من أهل التشيع؛ ولكن اختلفوا في صدقه، و مدى غلوه في التشيع:

فقد ذهب أبو حاتم إلى عدم تضعيفه الضعف المطلق؛ فقال فيه: "شيخ كوفي"[16]، والمقصود في هذا المصطلح "شيخ" عند أبي حاتم: التعريف بالراوي بذكر بلده، وهذا المصطلح ليس المقصود به –على الأغلب– نقد الراوي وبيان مكانته؛ بل بيان أن أبا حاتم يعرف بوجود عبَّاد بن يعقوب، وأنَّه من الكوفة، دون أن يذكر درجته ومنزلته في مراتب الجرح

---

[11] ابن الصلاح: المقدمة ص 55.

[12] ابن حجر. فتح الباري، ج1، ص468.

[13] الرَواجِنى: بفتح الراء والواو وكسر الجيم وفي آخرها النون، هذه النسبة سألت–أي السمعاني– عنها أستاذى أبا القاسم إسماعيل بن محمد بن الفضل الحافظ بأصبهان عن هذه النسبة فقال: هذا نسب أبى سعيد عباد بن يعقوب شيخ البخاري، وأصل هذه النسبة الدواجن بالدال المهملة وهي جمع داجن، وهي الشاة التي تسمّن في الدار، فجعلها الناس الرواجن بالراء، ونسب عباد إلى ذلك هكذا، قال: ولم يسند الحكاية إلى أحد، وظني أن الرواجن بطن من بطون القبائل والله أعلم. انظر السمعاني: الأنساب ج6،ص 176.

[14] البخاري: التاريخ الكبير، ج6، ص44.

[15] البخاري: صحيح البخاري، كتاب التوحيد، بَابِ وَسَمَّى النَّبِيُّ –صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ– الصَّلاَةَ عَمَلًا، وَقَالَ: «لاَ صَلاَةَ لِمَنْ لَمْ يَقْرَأْ بِفَاتِحَةِ الكِتَابِ»، رقم الحديث:7534 ،ج9، ص156.

[16] ابن أبي حاتم: الجرح والتعديل، ج6، ص88.

IUG Journal of Islamic Studies (Islamic University of Gaza) / CC BY 4.0

والتعديل؛ لخفاء حال عبَّاد بن يعقوب على أبي حاتم؛ فهو قليل الرواية[17]، وذهب الدارقطني إلى تشيعه مع صدقه؛ فقال:"شيعي صَدُوق"[18]؛ فهو يعتقد في عبَّاد بن يعقوب أنَّه ضابط للرواية، و أنَّ الرواية عنه صحيحة؛ باستثناء الروايات التي تدعو إلى التشيع، ورواية الإمام البخاري له في الصحيح لا تدعُ إلى التشيع.

وذهب ابن عدي إلى غلوه في التشيع؛ حيث قال: "فيه غلو فيما فيه من التشيع وروى أحاديث أنكرت عليه في فضائل أهل البيت وفي مثالب غيرهم"[19].

وتشدد ابن حبان فيه؛ حتى قال عنه: "كَانَ رَافِضِيًّا دَاعِيَة إِلَى الرَّفْض وَمَعَ ذَلِك يروي الْمَنَاكِير عَن أَقوام مشاهير فَاسْتحقَّ التّرْك"[20].

وذكره أبو الفرج بن الجوزي في كتابه"الضعفاء و المتروكين"[21].

فإذن هؤلاء العلماء يضعفونه لأجل التشيع؛ فإن كانت روايته غير داعية إلى ذلك، ومقرونة بغيرها ممن لا يدعو إلى بدعته، ولها متابعات؛ فتكون هذه الرواية صحيحة.

و قال العيني:"ترك الرِّوَايَة عَن مثل هَذَا هُوَ الأوجب، والرفض إذا ثَبت فَهُوَ جرح عَظِيم"[22]؛ ولعلنا نناقش الإمام العيني؛ أنَّ الإمام البخاري اشترط في كتابه الصحة، و إنَّ الإمام البخاري –أمير المؤمنين في الحديث–جلس بين يدي شيخه عبَّاد بن يعقوب؛ فهو أعلم ببدعته، وكيفية الانتقاء من رواياته رواية صحيحة تناسب كتابه، وبابه.

وقال ابن حجر: "روى عَنهُ البُخَارِيّ فِي كتاب التَّوْحِيد حَدِيثا وَاحِداً مَقْرُونا وَهُوَ حَدِيث بن مَسْعُود أَي الْعَمَل أفضل وَله عِنْد البُخَارِيّ طرق أُخْرَى من رِوَايَة غَيره"[23]؛ وإن لحديثه أصلاً عند الإمام الكبير –شعبة بن الحجاج– ؛ حيث أورد الإمام البخاري حديث شعبة في كتاب الصلاة، قال الإمام البخاري: "حَدَّثَنَا أَبُو الوَلِيدِ هِشَامُ بْنُ عَبْدِ المَلِكِ، قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، قَالَ الوَلِيدُ بْنُ العَيْزَارِ: أَخْبَرَنِي قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا عَمْرٍو الشَّيْبَانِيَّ، يَقُولُ: حَدَّثَنَا صَاحِبُ – هَذِهِ الدَّارِ وَأَشَارَ إِلَى دَارِ – عَبْدِ اللَّهِ بن مسعود، قَالَ: سَأَلْتُ النَّبِيَّ –صَلَّى

---

[17] انظر. المشاقبة، مصطلح "شيخ" عند المحدثين دراسة نظرية وتطبيقية في الكتب الستة.

[18] الدارقطني: سؤالات الحاكم النيسابوري للدارقطني، ص253.

[19] ابن عدي: الكامل في ضعفاء الرجال، ج5، ص559.

[20] ابن حبان: المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين، ج2، ص172، وقال الدارقطني في تعليقه على هذا الحديث: قَوْلُ أَبِي حَاتِمٍ: عَبْادُ بْنُ يَعْقُوبَ ضَعِيفٌ، خَطَأٌ مِنْهُ. وَقَوْلُهُ: إِنَّ عَبَّادًا حَدَّثَ عَنْ شَرِيكٍ، عَنْ عَاصِمٍ، عَنْ زِرٍّ، حَدِيثَ مُعَاوِيَةَ، فَغَلَطٌ بَيِّنٌ. لَمْ يُحَدِّثْ بِهَذَا الْحَدِيثِ شَرِيكٌ، وَلا رَوَاهُ عَبَّادٌ عَنْهُ، وَإِنَّمَا حَدَّثَ عَبَّادٌ بِهَذَا الْحَدِيثِ، عَنِ الْحَكَمِ بْنِ ظُهَيْرٍ، عَنْ عَاصِمٍ، عَنْ زِرٍّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: حَدَّثَكُمْ بِهِ مُحَمَّدُ بْنُ الْقَاسِمِ بْنِ زَكَرِيَّا الْمُحَارِبِيُّ، ثَنَا عَبَّادٌ بِذَلِكَ. كَذَلِكَ وَقَدْ رَوَاهُ أَيْضًا مَعَ عَبَّادٍ عَنِ الْحَكَمِ بْنِ ظُهَيْرٍ: مُحَمَّدُ بْنُ عُبَيْدٍ الْمُحَارِبِيُّ . انظر. الدارقطني: تعليقات الدارقطني على المجروحين لابن حبان (ص: 202).

[21] ابن الجوزي: الضعفاء والمتروكون، ج2،ص 77. و قَالَ المُصَنّف: "قلت قد أخرج عَنهُ البُخَارِيّ أَنبأَنَا مُحَمَّد بن عبد الْملك عَن أبي نصر أَحْمد بن عَليّ الْحَافِظ أخبرنَا أَبُو نعيم حَدثنِي مُحَمَّد بن المظفر قَالَ سَمِعت قَاسم بن زَكَرِيَّا الْمُطَرز يَقُول دخلت الْكُوفَة فكتبت عَن شيوخها كلهم غير عباد بن يَعْقُوب فَلَمَّا فرغت دخلت إِلَيْهِ وَكَانَ يمْتَحن من يسمع مِنْهُ فَقَالَ لي من حفر الْبَحْر فَقلت الله خلق الْبَحْر فَقَالَ هُوَ كَذَلِك وَلَكِن من حفره فَقلت يذكر الشَّيْخ فَقَالَ حفره عَليّ بن أبي طَالب ثمَّ قَالَ وَمن أجراه قلت الله مجري الْأَنْهَار ومنبع الْعُيُون فَقَالَ هُوَ كَذَلِك وَلَكِن من أجْرى الْبَحْر فَقَالَ يفيدني الشَّيْخ فَقَالَ أجراه الْحُسَيْن بن عَليّ، قَالَ فَكَانَ عباد مكفوفا فَرَأَيْت فِي دَاره سَيْفا مُعَلّقا وحجفة فَقُلْنَا أَيهَا الشَّيْخ لمن هَذَا السَّيْف فَقَالَ لي أعددته لأقاتل بِهِ مَعَ الْمهْدي قَالَ فَلَمَّا فرغت من سَماع مَا أردْت أَن أسمعهُ مِنْهُ وعزمت على الْخُرُوج عَن الْبَلَد دخلت عَلَيْهِ فَسَأَلَنِي فَقَالَ من حفر الْبَحْر فَقلت حفره مُعَاوِيَة وأجراه عَمْرو ابْن الْعَاصِ ثمَّ وَثبت من بَين يَدَيْهِ وَجعلت اعدو وَجعل يَصِيح أدركوا الْفَاسِق وعدو الله فَاقْتُلُوهُ" انظر. ابن الجوزي: الضعفاء والمتروكون، ج2، ص78.

[22] العيني: عمدة القاري، "ج25، ص188".

[23] ابن حجر: فتح الباري، "ج1، ص 412".

IUG Journal of Islamic Studies (Islamic University of Gaza) / CC BY 4.0

اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-: أَيُّ العَمَلِ أَحَبُّ إِلَى اللَّهِ؟ قَالَ: «الصَّلاَةُ عَلَى وَقْتِهَا»، قَالَ: ثُمَّ أَيٌّ؟ قَالَ: «ثُمَّ بِرُّ الوَالِدَيْنِ» قَالَ: ثُمَّ أَيٌّ؟ قَالَ: «الجِهَادُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ» قَالَ: حَدَّثَنِي بِهِنَّ، وَلَوِ اسْتَزَدْتُهُ لَزَادَنِي"[24] ؛ فهذه هي الطريق التي تؤكد صحة الحديث؛ فكان لهذا الحديث في صحيحه ثلاث متابعات[25]؛ بل و وافقه الإمام مسلم في صحيحه على هذا الحديث[26].

المقارنة بين التاريخ الكبير والجامع الصحيح في تسمية عبّاد بن يعقوب الرواجني

أولاً: عند المقارنة بين تسمية الإمام البخاري لعبَّاد بن يعقوب في التاريخ الكبير والجامع الصحيح؛ نجد اختلافاً في انتسابه؛ حيث نسب الإمام البخاري عبَّاد بن يعقوب في التاريخ الكبير بالرواجني، و هذه شهرته التي تناسب كتاباً يتكلم عن تاريخ الراوي، و أمَّا في الجامع الصحيح فقد نسبه إلى الأسدي[27]، و هذا النسب يعود إلى قبيلة بني أسد، وهي أول قبيلة خاضت المعارك مع علي بن أبي طالب –رضي الله عنه– ونزلت هذه القبيلة الكوفة وصاروا من أهل التشيع؛ ففي نسب الأسدي إشارة من الإمام البخاري بأنَّه من أهل التشيع؛ ليلفت عناية طالب العلم إلى السند؛ هل سيروي عن شيعة في السند؟ و هل سيروي متناً يخدم بدعة التشيع؟؛ فإذ بالإمام البخاري يروي لنا سنداً لم يؤيد فيه بدعته ولم يدعو لها عن هذا الراوي الشيعي، و يأتي لنا بمتن بعيدٍ عن بدعة التشيع.

ثانياً: وذكر الإمامُ البخاري عبَّاد بن يعقوب في التاريخ الكبير ونسبه إلى الكوفة–وهي معقل الشيعة–.

ثالثاً: ذكر في ترجمته –أيضاً– أنَّ سماعه، من علي بن هاشم، وهو من كبار أهل التشيع[28]؛ فكأنَّه يريد التنبيه إلى الابتعاد عن الرواية عنهما.

رابعاً: وأمَّا عن سماع عباد بن يعقوب من الوليد بن أبي ثور؛ فهو ضعيف؛ و كأنَّ الإمام البخاري يذكر سماعه في التاريخ الكبير ليحذر من شيخيه؛ فلم يرو لهما عنه في الجامع الصحيح الذي اشترط فيه الصحة.

خامساً: قام الإمام البخاري بانتقاء رواية له واحدة مقروناً براوٍ آخر ثقة –ليس من أهل التشيع–، وهو: سليمان بن حرب[29].

سادساً: خرَّج رواية شيخه –الشيعي عبَّاد بن يعقوب– في كتاب التوحيد، باب وَسَمَّى النَّبِيُّ –صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ– الصَّلاَةَ عَمَلاً، وَقَالَ: «لاَ صَلاَةَ لِمَنْ لَمْ يَقْرَأْ بِفَاتِحَةِ الكِتَابِ»؛ فكان الحديث في العقائد؛ للرد على المرجئة[30] أن العمل –الصلاة– من أفضل الأعمال عند الله إذا كانت في وقتها، كذلك بر الوالدين والجهاد في سبيل الله؛ فقدم أجر هذه الأعمال و لم يرجيها إلى يوم القيامة.

---

[24]البخاري: صحيح البخاري، كتاب الصلاة، باب فضل الصلة لوقهتا، رقم الحديث:527، ج1، ص112.

[25]البخاري: صحيح البخاري، كتاب الجهاد و السير، باب فضل الجهاد و السير "رقم الحيث 2782ج4، ص15"، وفي كتاب الأدب، باب قول الله تعالى: {ووصينا الإنسان بوالديه حسنا} [العنكبوت: 8] ، رقم الحيث: 5970"، ج8، ص2".

[26] مسلم, المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، كتاب الإيمان، بَابُ بَيَانِ كَوْنِ الْإِيمَانِ بِاللهِ تَعَالَى أَفْضَلَ الْأَعْمَالِ، رقم الحديث: 137، "ج1, ص89".

[27]الأسدي: بفتح الألف والسين المهملة وبعدها الدال المهملة، هذه النسبة الى أسد وهو اسم عدة من القبائل. انظر. السمعاني: الأنساب، "ج1، ص214".

[28] أنظر. الذهبي: سير أعلام النبلاء" ج8، ص342".

[29] عظمه عفان بن مسلم الصفار: "ت:220هـ"، انظر الذهبي:"سير أعلام النبلاء"ج8، ص406"، و وثقه محمد بن سعد كاتب الواقدي، و قال عنه: ثقة كثير الحديث" انظر. ابن سعد: "الطبقات الكبرى"، ج7، ص219"، ووثقه أبو حاتم الرازي، وقال عنه : إمام من الأئمة كان لا يدلس، ومرة: ثقة، ومرة: إذا روى عن شيخ فاعلم أنه ثقة، انظر. ابن أبي حاتم: "الجرح والتعديل، "ج4،ص108".

[30]المرجئة: هُم مَن ذهبوا إلى أن الإيمان تصديق بالقلب، وقول باللسان، وأخرجوا العمل من مسمَّاه، وزعموا أنَّه لا يزيد ولا ينقص، ولا يستثنى منه، مع قولهم إن مرتكب الكبيرة معرض للوعيد، وهو تحت المشيئة. الموسوعة العقدية – الدرر السنية "ج5/ ص477".

سابعاً: إنَّ الحديث لا علاقة له بالتشيع فضلاً عن الدعوة إليه؛ و لذلك لا يؤثر قول علماء الجرح و التعديل –سواءً منهم الذين جعلوه من الغالين في التشيع أو الذين تركوا حديثه–؛ فقد وثقه أَبُو حَاتِمٍ، و قال عنه: شَيْخٌ، ثِقَةٌ. وَقَالَ الحَاكِمُ: كَانَ ابْنُ خُزَيْمَةَ يَقُوْلُ: حَدَّثَنَا الثِّقَةُ فِي رِوَايَتِهِ، المُتَّهَمُ فِي دِيْنِهِ، عَبَّادُ بنُ يَعْقُوْبَ[31]،

وقَالَ عبد الرَّحْمَن سُئِلَ أبي عَنهُ فَقَالَ شيخ كُوفِي قَالَ أَبُو عبد الله كَانَ من الغالين فِي التَّشَيُّع إِلَّا أَن أَبَا بكر بن إِسْحَاق يَقُول حَدثنَا الصدوق فِي رِوَايَته الْمُتَّهم فِي دينه[32]، و قال الذهبي: وَمَا أَدْرِي كَيْفَ تَسَمَّحُوا فِي الأَخْذِ عَمَّنْ هَذَا حَالُهُ؟ وَإِنَّمَا وَثَّقُوا بِصِدْقِهِ[33].

و قال الذهبي–أيضاً–: وَرَأَيْتُ لَهُ جُزْءاً مِنْ كِتَابِ "المَنَاقِبِ" ، جَمَعَ فِيْهَا أَشْيَاء سَاقِطَة، قَدْ أَغْنَى اللهُ أَهْلَ البَيْتِ عَنْهَا، وَمَا أَعْتَقِدُهُ يَتَعَمَّدُ الكَذِبَ أَبَداً[34]، وقال الذهبي–مرةً–: صدوق في الحديث رافضي جلد[35]، وقال الحاكم: قلتُ للدَّارَقُطْنِيّ عباد بن يعقوب الرواجني؟ قال شيعي صدوق[36]، وَقَالَ الدَّارَقُطْنِيّ لَيْسَ بضعيف[37]

ثامناً: وأمَّا عن سبب اختيار الإمام البخاري، لهذه الرواية الوحيدة، عن شيخه –عباد بن يعقوب–؛ لأنَّه بهذه الرواية؛ يزيد قوة هذا الحديث فلا ينفرد بالرواية عن شيخه سليمان بن حرب عن شعبة عن الوليد بن العيزار؛ بل يدعمه بسندٍ آخر عن شيخه عبَّاد بن يعقوب عن عبَّاد بن العوَّام عن الشيباني عن الوليد بن العيزار؛ فيعزز الإمام البخاري صحة رواية الوليد بن العيزار برواية شعبة و الشيباني عنه؛ لأن روايات الإمام البخاري الثلاث الأخرى كلها من طريق شعبة–أيضًا–، و رواية عباد بن يعقوب تقوي الحديث؛ فقد وثقه أبو حاتم[38]، وقال سبط بن العجمي: وَعبَّاد من غلاة الشِّيعَة ورؤوس الْبدع لكنه صَادِق فِي الحَدِيث مُخْتَلف فِيهِ وَالْأَكْثَر على توثيقه[39]، وقال ابن حجر: عباد بن يعقوب الرواجني الكوفي أبو سعيد رافضي مشهور إلا أنه كان صدوقا وثقة أبو حاتم وقال الحاكم كان ابن خزيمة إذا حدث عنه يقول حدثنا الثقة في روايته المتهم في رأيه[40]، وقال ابن حجر–أيضاً: عباد بن يعقوب الرواجني صدوق رافضي حديثه في البخاري مقرون بالغ بن حبان فقال يستحق الترك، وقال إبراهيم ابن أبي بكر بن أبي شيبة لولا رجلان من الشيعة ماصح لهم حديث عباد بن يعقوب، وإبراهيم ابن محمد بن ميمون[41]؛ فهذه الأدلة من أقوال العلماء كفيلة أن تدلنا عن سبب رواية البخاري له.

تاسعاً: ومن المقارنة بين التاريخ الكبير والجامع الصحيح، يأخذ بنا مصنفهما الإمام البخاري عندما ذكر في ترجمة عبَّاد بن يعقوب أنَّه توفي سنة خمسين و مائتين، عندما كان سنَّ الإمام البخاري ستاً و خمسين سنة، وقد ذكر الباحثان في المبحث الأول أنَّ الإمام البخاري بدأ تصنيفه التاريخ الكبير وسِنَّه آنذاك ثمان عشرة سنة، وإنَّ المتابع لإنجاز الإمام البخاري للجامع الصحيح –أيضاً–يجد من خلال الكلام على مخطوطة للإمام البخاري لجزء من جامعه الصحيح في بلغاريا عبر الشبكة العنكبوتية من موقع

[31] الذهبي: سير أعلام النبلاء، ج11، ص 537، والمزي: تهذيب الكمال في أسماء الرجال، ج14، ص 177.

[32] الباجي: التعديل والتجريح , لمن خرج له البخاري في الجامع الصحيح، ج2، ص929.

[33] الذهبي: سير أعلام النبلاء،ج11، ص 538.

[34] المصدر نفسه.

[35] الذهبي: من تكلم فيه وهو موثق، ص 106.

[36] مجموعة من المؤلفين: موسوعة أقوال أبي الحسن الدارقطني في رجال الحديث وعلله،2، 345.

[37] ابن الجوزي: الضعفاء والمتروكون،ج2، ص77.

[38] الذهبي: الكاشف،ج1، ص533.

[39] سبط بن العجمي: الكشف الحثيث، ص146.

[40] ابن حجر: مقدمة فتح الباري، ص: 412.

[41] الذهبي: تهذيب التهذيب،5، 109.

IUG Journal of Islamic Studies (Islamic University of Gaza) / CC BY 4.0

المكتبة الرقمية العالمية[42]، كتبوا عنها أن صاحبها الإمام البخاري من مواليد سنة 810م، و أتمَّ الجامع الصحيح سنة 846م، أي عندما كان عمره ستة وثلاثين سنة ميلادية، أي ما يعادل سبعة و ثلاثين هجرية، و تحديداً سنة 233هـ، والإمام البخاري يذكر في التاريخ الكبير بعد أن أنجز الجامع الصحيح بعشرين سنة تقريباً؛ فيدل ذلك على أنَّ الإمام البخاري لم يترك العمل في المصنفين طوال حياته؛ فكيف يمكن للإمام البخاري أن ينجز الجامع الصحيح دون الإنطلاق من كتابه العظيم التاريخ الكبير!.

وهذه شجرة الإسناد في الصحيحين:

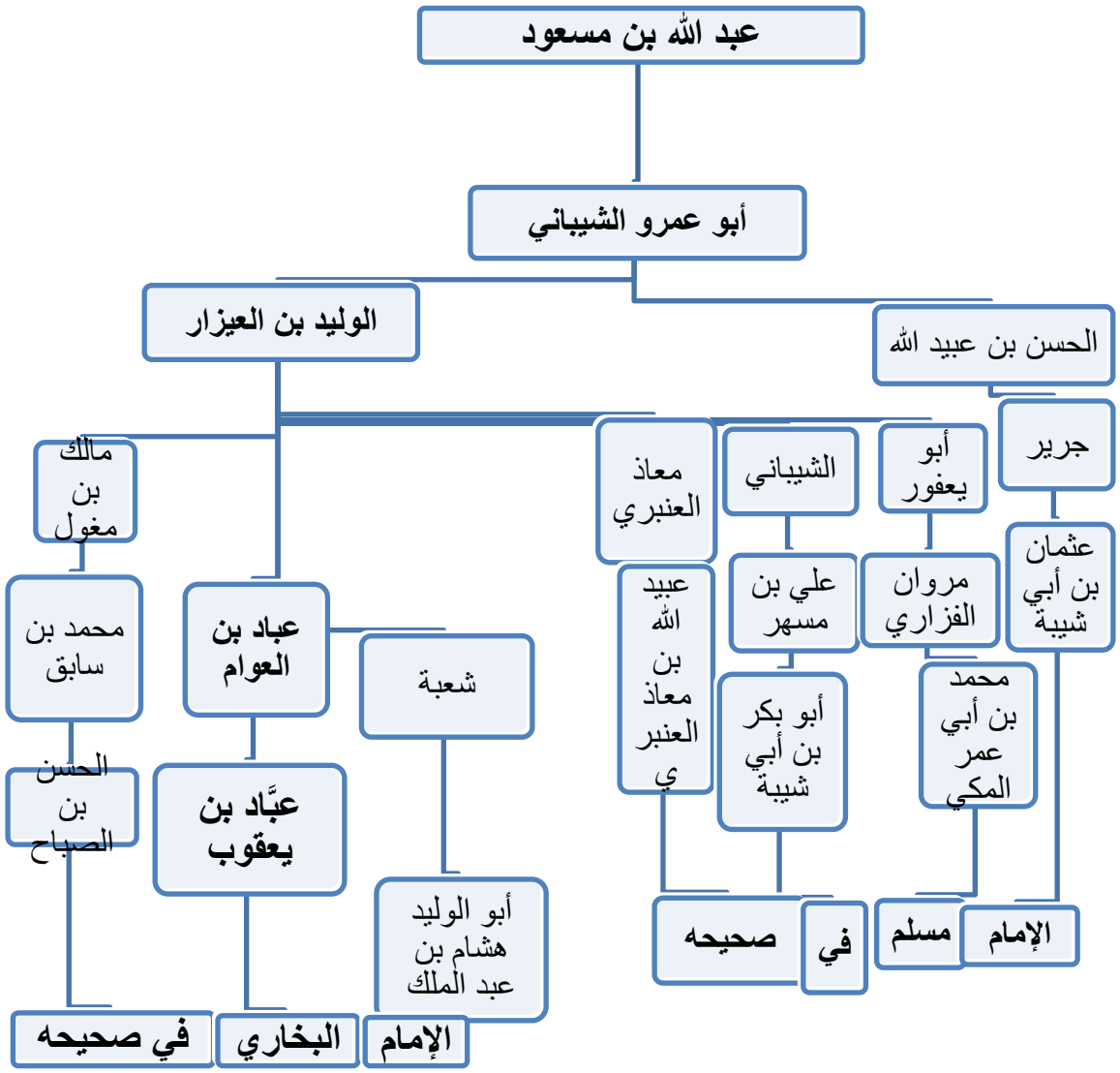

[42] https://www.wdl.org/ar/item/11227/.

المطلب الثاني : شيخ الإمام البخاري أَسِيد بْن زيد المتكلم فيه بالكذب

قال الإمام البخاري في التاريخ الكبير: "أَسِيد بْن زيد، أَبو مُحَمد، مَولَى صالح بْن علي، القُرَشِيّ، الكُوفيّ, سَمِعَ شَرِيكًا، وليثَ بْن سعد، وهُشَيمًا".[43]

أخرج الإمام البخاري له: في كتاب الرقاق، في بَابِ: يَدْخُلُ الجَنَّةَ سَبْعُونَ أَلْفًا بِغَيْرِ حِسَابٍ:

قال الإمام البخاري: "حَدَّثَنَا عِمْرَانُ بْنُ مَيْسَرَةَ، حَدَّثَنَا ابْنُ فُضَيْلٍ، حَدَّثَنَا حُصَيْنٌ، ح قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ: وَحَدَّثَنِي أَسِيدُ بْنُ زَيْدٍ، حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ، عَنْ حُصَيْنٍ، قَالَ: كُنْتُ عِنْدَ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، فَقَالَ: حَدَّثَنِي ابْنُ عَبَّاسٍ، قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-: " عُرِضَتْ عَلَيَّ الأُمَمُ، فَأَخَذَ النَّبِيُّ يَمُرُّ مَعَهُ الأُمَّةُ، وَالنَّبِيُّ يَمُرُّ مَعَهُ النَّفَرُ، وَالنَّبِيُّ يَمُرُّ مَعَهُ العَشَرَةُ، وَالنَّبِيُّ يَمُرُّ مَعَهُ الخَمْسَةُ، وَالنَّبِيُّ يَمُرُّ وَحْدَهُ، فَنَظَرْتُ فَإِذَا سَوَادٌ كَثِيرٌ، قُلْتُ: يَا جِبْرِيلُ، هَؤُلاَءِ أُمَّتِي؟ قَالَ: لاَ، وَلَكِنِ انْظُرْ إِلَى الأُفُقِ، فَنَظَرْتُ فَإِذَا سَوَادٌ كَثِيرٌ، قَالَ: هَؤُلاَءِ أُمَّتُكَ، وَهَؤُلاَءِ سَبْعُونَ أَلْفًا قُدَّامَهُمْ لاَ حِسَابَ عَلَيْهِمْ وَلاَ عَذَابَ، قُلْتُ: وَلِمَ؟ قَالَ: كَانُوا لاَ يَكْتَوُونَ، وَلاَ يَسْتَرْقُونَ، وَلاَ يَتَطَيَّرُونَ، وَعَلَى رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ " فَقَامَ إِلَيْهِ عُكَّاشَةُ بْنُ مِحْصَنٍ، فَقَالَ: ادْعُ اللَّهَ أَنْ يَجْعَلَنِي مِنْهُمْ، قَالَ: «اللَّهُمَّ اجْعَلْهُ مِنْهُمْ» ثُمَّ قَامَ إِلَيْهِ رَجُلٌ آخَرُ قَالَ: ادْعُ اللَّهَ أَنْ يَجْعَلَنِي مِنْهُمْ، قَالَ: «سَبَقَكَ بِهَا عُكَّاشَةُ".[44]

أقوال علماء الجرح و التعديل، في أسيد بن زيد

تفاوتت عبارات علماء الجرح و التعديل في الكلام على أسيد بن زيد؛ فغالبهم ذهب إلى تضعيفه؛ فقال الدارقطني: "ضعيف الْحَدِيث"[45]، وقال ابن ماكولا: "ضعفوه"[46]، وقال ابن عدي: "يتبين على رواياته الضعف وله غير ما ذكرت من الروايات وعامة ما يرويه، لا يتابع عليه"[47].

وذهب بعضهم إلى ما هو أشد من ذلك؛ فقال فيه النسائي: "متروك"[48]، وَقَال أَبُو حاتم بن حبان: "يروي عن الثقات المناكير، ويسرق الْحَدِيث"[49].

بل وقسى عليه ابن معين؛ فوصفه بالكذب؛ فقال:"كَذَّاب ذهبت إِلَيْهِ إِلَى الكرخ وَنزل فِي دَار الحذائين فَأَرَدْت أَن أَقُول لَهُ يَا كَذَّاب ففرقت من شفار الحذائين"[50].

لكن أسيد بن زيد من شيوخ الإمام البخاري، ولا يخفى عليه حاله؛ و لكن ينظر في كيفية انتقاء الإمام البخاري له، وتعامله معه على وجه الدقة:

أولاً: روى له مقروناً؛ مستخدماً طريقة التحويل براوٍ ثقة، وهو: عمران بن ميسرة[51].

---

[43] البخاري: التاريخ الكبير، ج2، ص 15.

[44] البخاري: صحيح البخاري، كتاب الرقاق، باب يَدْخُلُ الجَنَّةَ سَبْعُونَ أَلْفًا بِغَيْرِ حِسَابٍ ج8، ص112.

[45] الدارقطني: الضعفاء والمتروكون،ج1، ص259.

[46] المزي: تهذيب الكمال في أسماء الرجال،ج3، ص240.

[47] ابن عدي: الكامل في ضعفاء الرجال،ج2،ص87.

[48] النسائي: الضعفاء والمتروكون، ص19.

[49] ابن حبان: المجروحين لابن حبان،ج1، ص181.

[50] يحيى ابن معين: تاريخ ابن معين – رواية الدوري "ج3، ص394".

[51] ذكره ابن حبان في "الثقات"، و وثقه الدارقطني. انظر. ابن حجر: "تهذيب التهذيب"، "ج8, ص142"، و وثقه ابن حجر. انظر. ابن حجر: "تقريب التهذيب"، "ص: 430".

IUG Journal of Islamic Studies (Islamic University of Gaza) / CC BY 4.0

ثانياً: اتفق الإمام مسلم مع الإمام البخاري في هذا الحديث[52]؛ ممَّا ينفي تفرده به، وما اتهم به أسيد بن زيد من السرقة وبإسناد قوي.

ثالثاً: أورد له متابعات أربع[53] في الصحيح في شيخ شيخهما حصين بن عبد الرحمن؛ فرواه مسدد عن حصين بن نمير عن حصين بن عبد الرحمن، في موضعين في جامعه الصحيح، في كتاب أحاديث الأنبياء، وفي كتاب الطب.

رابعاً: وخرَّج له شاهداً من حديث أبي هريرة في جامعه الصحيح في كتاب اللباس[54]، وفي كتاب الرقاق[55]؛ لنفي نكارة متن الحديث.

خامساً: موضوع الحديث في الرقاق، وليس في العقائد أو الآحكام.

سادساً: أراد الإمام البخاري بإنتقاء هذه الرواية الفرار من تكرير السند كما قال ابن حجر[56].

سابعاً: انتقى الإمام البخاري رواية أسيد بن زيد؛ لأنها عن هشيم، و هشيم هو أثبت الناس في حصين بن عبد الرحمن كما قال ابن عدي[57].

تحليل العلاقة بين التاريخ الكبير، و الجامع الصحيح في سماع أسيد من هشيم

لاحظنا أنَّ الإمام البخاري ذكر سماع أسيد بن زيد من هشيم في التاريخ الكبير، ثم وجدنا الإمام البخاري لم يخرج لأسيد بن زيد في الجامع الصحيح إلا عن هشيم؛ فكأنَّ التاريخ الكبير يمثل المادة الأولى التي أنشأها لبناء الجامع الصحيح؛ علماً أنَّه لم يرو عن أسيد بن زيد عن شريك أو ليث بن سعد إطلاقاً في الصحيح؛ وذلك لضعف أسيد بن زيد الذي يتطلب من الإمام البخاري الدقة الشديدة في انتقاء مروياته عن شيوخه؛ و إن كان الإمام البخاري متأكداً من سماع أسيد بن زيد من علماء كبار ذكرهم في التاريخ الكبير، وذكر منهم: الليث بن سعد، وشريك بن عبد الله النخعي, وهما من كبار المحدثين؛ إلا أنَّ الإمام البخاري اختار من مرويات هذا الراوي الضعيف عن عَلَمٍ واحدٍ من أعلام الحديث، وهو هشيم بن بشير الذي سمع هذه الرواية الصحيحة، هو ومحمد بن فضيل، وابن فضيل هذا شيعي؛ إلا أنَّ الإمام البخاري تظهر عبقريته في هذه الرواية؛ ليثبت لنا صحتها ما بين راوٍ ضعيف, وهو أسيد بن زيد؛ لقرنه براوٍ ثقة، وهو: عمران بن ميسرة[58]، و يجمع –أيضاً–ما بين ابن فضيل الشيعي، و بين إمام الحديث هشيم بن بشير –شيخ أسيد بن زيد–، و يتابعه بأربع متابعات، وشاهد من حديث أبي هريرة–رضي الله عنه–؛ بل واتفق الإمام مسلم مع الإمام البخاري في هذا الحديث[59]، و لم يدخل الشك في صحة الرواية التي أوردها الإمام البخاري؛ لأن حديثه على معنى

---

[52] انظر. مسلم: صحيح مسلم، كتاب الإيمان، باب الدَّلِيلِ عَلَى دُخُولِ طَوَائِفَ مِنَ الْمُسْلِمِينَ الْجَنَّةَ بِغَيْرِ حِسَابٍ وَلَا عَذَابٍ، رقم الحديث: 374"،" ج1، ص199".

[53] انظر. البخاري: صحيح البخاري، كتاب أحاديث الأنبياء، باب وفاة موسى وذكره بعد، رقم الحديث:3410،"ج4، ص158"، وكتاب الطب، باب من اكتوى أو كوى غيره، وفضل من لم يكتو، رقم الحديث:5705،"ج7، ص126"، و كتاب الطب، باب من لم يرق، رقم الحديث:5752،"ج7، ص134"، و كتاب الرقاق، باب: {ومن يتوكل على الله فهو حسبه} [الطلاق: 3]، رقم الحديث:6472،"ج8، ص100".

[54] البخاري: صحيح البخاري، كتاب اللباس، باب البرود و الحبر و الشملة، رقم الحديث: 5811، ج10،ص272.

[55] البخاري: صحيح البخاري، كتاب الرقاق، باب يدخل الجنة سبعون ألفاً، رقم الحيث: 6472، ج10، ص413.

[56] ابن حجر: فتح الباري "ج11ص,407.

[57] انظر . ابن عدي, الكامل في الضعفاء، ج7، ص135.

[58] ذكره ابن حبان في "الثقات"، و وثقه الدارقطني. انظر. تهذيب التهذيب، ج8، ص142، و وثقه ابن حجر. انظر. ابن حجر: تقريب التهذيب، ص: 430.

[59]انظر. مسلم: صحيح مسلم، كتاب الإيمان، باب الدَّلِيلِ عَلَى دُخُولِ طَوَائِفَ مِنَ الْمُسْلِمِينَ الْجَنَّةَ بِغَيْرِ حِسَابٍ وَلَا عَذَابٍ رقم الحديث: 374"،" ج1/ ص199".

IUG Journal of Islamic Studies (Islamic University of Gaza) / CC BY 4.0

الاعتبار، والعمدة هو الإسناد الأول الذي ليس فيه هذا الراوي، و لعل سبب اقتصار الإمام البخاري على رواية واحدة عنه ما ذكره ابن حجر: "وَإِنَّمَا سَمِعَ مِنْهُ هَذَا الْحَدِيثَ الْوَاحِدَ وَقد وَافَقَهُ عَلَيْهِ جَمَاعَةٌ مِنْهُمْ شُرَيْحُ بْنُ النُّعْمَانِ عِنْدَ أَحْمَدَ وَسَعِيدِ بْنِ مَنْصُورٍ عِنْدَ مُسْلِمٍ وَغَيْرِهِمَا وَإِنَّمَا احْتَاجَ إِلَيْهِ فِرَارًا مِنْ تَكْرِيرِ الْإِسْنَادِ بِعَيْنِهِ فَإِنَّهُ أَخْرَجَ السَّنَدَ الْأَوَّلَ فِي الطِّبِّ فِي بَابُ مَنِ اكْتَوَى ثُمَّ أَعَادَهُ هُنَا فَأَضَافَ إِلَيْهِ طَرِيقَ هُشَيْمٍ"[60].

و دافع ابن حجر عن رواية الإمام البخاري عن أسيد بن زيد؛ فقال : (وَلَعَلَّهُ كَانَ عِنْدَهُ–أي الإمام البخاري– ثِقَةً قَالَهُ أَبُو مَسْعُودٍ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ لَا يَكُونَ خَبُرَ أَمْرَهُ كَمَا يَنْبَغِي)[61]، ولعل حاله كان في بداية الأمر كحال أويس بن أبي أويس الذي كان يسرق الحديث ويكذب ثم صلح حاله فأخذ عنه البخاري.

و الإمام البخاري أكد سماع أسيد بن زيد من هشيم، و هذا ما وظفه في الجامع الصحيح عندما احتاج إلى أن يستشهد فيه على رواية عمران بن ميسرة عن ابن فضيل عن حصين، وهذا ما قاله ابن عدي؛ حيث قال: "وَإِنَّمَا ذكره البُخَارِيّ للاستشهاد فَقَالَ نَا عمرَان بن ميسرَة قَالَ نَا ابْن فُضَيْل قَالَ نَا حُصَيْن ثمَّ قَالَ وحَدثني أسيد بن زيد قَالَ نَا هشيم عَن حُصَيْن؛ لِأَن هشيما أثبت النَّاس فِي حُصَيْن"[62].

ففي عبارة ابن عدي: "لأن هشيماً أثبت الناس في حصين"؛ يتضح لنا احتياج الإمام البخاري إلى رواية أسيد بن زيد عن هشيم عن حصين، و ذكر الإمام البخاري في التاريخ الكبير سماع أسيد بن حصين من هشيم.

و بذلك يتضح كيف أشار الإمام البخاري في التاريخ الكبير في ترجمة أسيد بن زيد أنَّه سمع هشيماً، ثم وضَّحَ ذلك في الجامع الصحيح؛ فيظهر مدى العلاقة بين ما يشير إليه الإمام البخاري في التاريخ الكبير، وما يؤكده عملياً في الجامع الصحيح.

لاحظ الباحثان أنَّ الاكتفاء برواية عمران بن ميسرة عن ابن فضيل عن حصين؛ يجعل الرواية من طريق غريب فرد؛ فاحتاج الإمام البخاري إلى تعزيز هذا الطريق؛ فجاء برواية شيخه أسيد بن زيد عن هشيم عن حصين؛ فعزز بذلك حديثه هذا في جامعه الصحيح[63].

---

[60] ابن حجر: فتح الباري لابن حجر "ج11، ص 407".

[61] ابن حجر: فتح الباري لابن حجر "ج11، ص 407".

[63] قد ذكر الذهبي في الموقظة في علم مصطلح الحديث "ص: 79" أنَّ من أخرج له الشيخان أو أحدهما على قسمين:

أحدهما ما احتجا به في الأصول، وثانيهما: من أخرجا له متابعة وشهادة واعتباراً.

فمن احتجا به أو أحدهما، ولم يوثق ولا غمز، فهو ثقة حديثه قوي، ومن احتجا به أو أحدهما وتكلم فيه: فتارة يكون الكلام فيه تعنتاً، والجمهور على توثيقه، فهذا حديثه قوي أيضاً، وتارة يكون في تليينه وحفظه له اعتبار، فهذا حديثه لا ينحط عن مرتبة الحسن التي قد نسميها: من أدنى درجات الصحيح.

ومن خرج له البخاري أو مسلم في الشواهد والمتابعات؛ ففيهم من في حفظه شيء وفي توثيقه تردد، فكل من خرج له في " الصحيحين " فقد قفز القنطرة فلا معدل عنه إلا ببرهان بين...، وليس من تكلم في سوء حفظه واجتهاده في الطلب كمن ضعفوه، ولا من ضعفوه ورووا له كمن تركوه ولا من تركوه كمن اتهموه وكذبوه.

قال الحازمي في كتابه شروط الأئمة الستة ص69, 70 : " فإن قيل: ..أن الشيخين لم يودعا كتابيهما إلا ما صح، فما بالهما خرجا حديث جماعة تكلم فيهم، نحو فليح بن سليمان، وعبد الرحمن بن عبد الله بن دينار وإسماعيل بن أبي أويس عند البخاري ومحمد بن إسحاق –وغيرهم كأسيد بن زيد–. قلت: أما إيداع البخاري ومسلم " كتابيهما " حديث نفر نسبوا إلى نوع من الضعف فظاهر، غير أنه لم يبلغ ضعفهم حداً يرد به حديثهم ".منهج الإمام البخاري "ص: 144"، ومعنى هذا أن الإمام البخاري يروي عن الضعفاء الذين لم يصلوا إلى حد الترك ولكن لا يروي لهم إلا ما صح من حديثهم.

وتعرف صحة حديثه بأمرين:

الأول: موافقة هذا الراوي لغيره ومتابعتهم له، وهذا أمر يلاحظ في صحيح البخاري فإنه يكثر من ذكر المتابعات والشواهد. فإنه يروي الحديث ثم يقول: تابعه فلان وفلان إذا كان راوية ضعيفاً، أو كان الراوي ثقة لكن وقع فيه اختلاف في سنده ومتنه.

وهذه شجرة الإسناد:

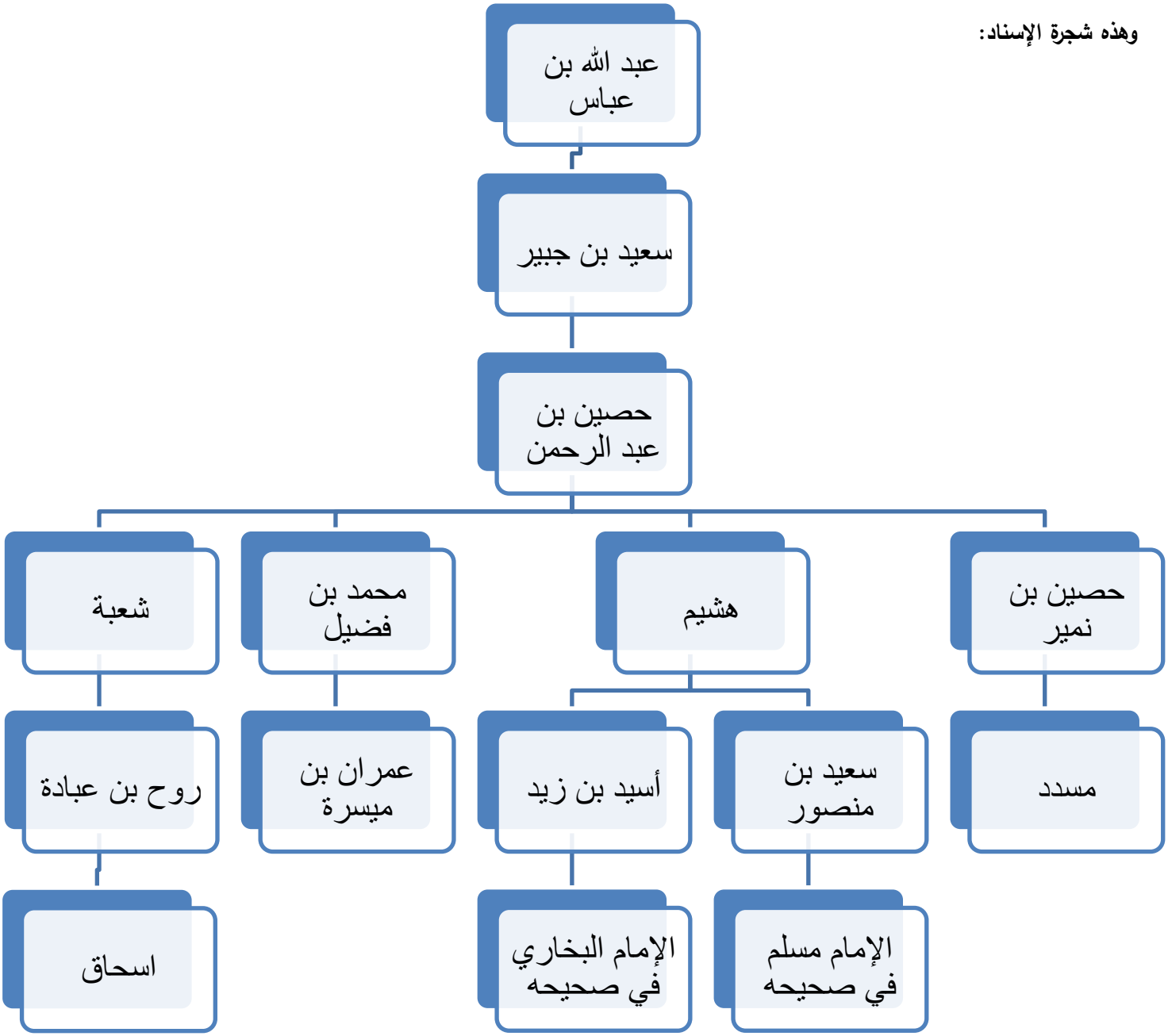

الثاني: مراجعة أصول الراوي والنظر فيها. فإنه ولو كان ضعيفاً في حفظه فإنه يقبل حديثه الموجود في أصوله. إذا كان الراوي صدوقاً في الجملة. ومثال هذا أحاديث إسماعيل بن أبي أويس –ومثله أسيد بن زيد– وهذا المنهج يعرف بمنهج الانتقاء من أحاديث الضعفاء، أي أن حديث الضعيف لا يرد جملة ولا يقبل جملة. وإنما يقبل ما صح من حديثه فقط. كما أن الثقة لا تقبل أحاديثه مطلقاً فيقبل ما أصاب فيه ويرد ما أخطأ فيه وهذا ما فعله في حديث أسيد بن زيد.

قال الترمذي في العلل الكبير للترمذي "ص: 394": سألت محمدا عن داود بن أبي عبد الله الذي, روى عن ابن جدعان , فقال: هو مقارب الحديث. قال محمد: عبد الكريم أبو أمية مقارب الحديث. وأبو معشر المديني نجيح مولى بني هاشم ضعيف لا أروي عنه شيئا ولا أكتب حديثه وكل رجل لا أعرف صحيح حديثه من سقيمه لا أروي عنه ولا أكتب حديثه .

IUG Journal of Islamic Studies (Islamic University of Gaza) / CC BY 4.0

المبحث الثالث : :شيوخ الإمام البخاري المتكلم فيهم من جهة الضبط

قال الإمام البخاري في التاريخ الكبير: "أَحْمَد بْن سُليمان، هو ابْن أَبي الطيب، أَبو سُليمان، مَولَى. سَمِعَ هُشَيمًا، وابْن عُلَيَّة. كان بمرو"[64].

أخرج الإمام البخاري، لأحمد بن أبي الطيب، في صحيحه، في كتاب: أصحاب النبي–صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ–، بَابِ: قَوْلِ النَّبِيِّ –صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ–: «لَوْ كُنْتُ مُتَّخِذًا خَلِيلًا»:

قال: "حَدَّثَنِي أَحْمَدُ بْنُ أَبِي الطَّيِّبِ، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ مُجَالِدٍ، حَدَّثَنَا بَيَانُ بْنُ بِشْرٍ، عَنْ وَبَرَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ هَمَّامٍ، قَالَ: سَمِعْتُ عَمَّارًا، يَقُولُ: «رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَمَا مَعَهُ، إِلَّا خَمْسَةُ أَعْبُدٍ، وَامْرَأَتَانِ وَأَبُو بَكْرٍ"[65].

وكرّر الحديث نفسه في كتاب : مناقب الأنصار، بَابُ إِسْلاَمِ أَبِي بَكْرٍ الصِّدِّيقِ –رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ–، قال الإمام البخاري:"حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ حَمَّادٍ الآمُلِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ مَعِينٍ، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ مُجَالِدٍ، عَنْ بَيَانٍ، عَنْ وَبَرَةَ، عَنْ هَمَّامِ بْنِ الحَارِثِ، قَالَ: قَالَ عَمَّارُ بْنُ يَاسِرٍ: «رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَمَا مَعَهُ إِلَّا خَمْسَةُ أَعْبُدٍ وَامْرَأَتَانِ، وَأَبُو بَكْرٍ"[66].

أقوال علماء الجرح و التعديل، في أحمد بن أبي الطيب:

اختلف علماء الجرح والتعديل فيه:

فذهب أبوحاتم الرازي إلى تضعيفه، حيث قال: "ضعيف الحديث"[67]؛ ولذلك ذكره أبو الفرج بن الجوزي في الضعفاء والمتروكين.

وذهب أبوزرعة إلى أنه من أهل الصدق، حيث قال "كان حافظاً"، وسئل عنه: "هو صدوق؟ قال: على هذا يوضع"، ونقل ابن حجر في تهذيب التهذيب عن أبي عوانة توثيقه[68].

و قال الذهبي: وثق، و ضعفه أبو حاتم وحده[69]، وكذلك قال ابن حجر: صدوق حافظ له أغلاط ضعفه بسببها أبو حاتم[70].

إذن أصل الكلام فيه من أبي حاتم لأجل خطأه في الحديث، وهذا الكلام لم يؤثر في رواية الإمام البخاري عنه في الصحيح؛ لأنه تابع روايته بشيخه إمام العلل يحيى بن معين؛ ليؤكد صحة الرواية –بعيداً عن كلام أبي حاتم فيه– .

و أبو حاتم الرازي هو العالم الوحيد الذي ضعَّف أحمد بن أبي الطيب من بين علماء الجرح والتعديل؛ بل هناك من يرى أنَّ أبا حاتم لا يقصده؛ فالذي في تهذيب التهذيب لابن حجر[71]: يوحي أن أبا حاتم يقصد شخصًا آخر غيره فبعد أن نقل ابن حجر كلام

---

[64] البخاري: التاريخ الكبير "ج2، ص3".

[65] البخاري: صحيح البخاري، كتاب: أصحاب النبي–صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ–، بَابِ: قَوْلِ النَّبِيِّ –صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ–: «لَوْ كُنْتُ مُتَّخِذًا خَلِيلًا»، رقم الحديث: 3660،ج5، ص5.

[66] البخاري: صحيح البخاري، كتاب مناقب الأنصار، باب إسلام أبي بكر الصديق –رضي الله عنه–، رقم الحديث: 3857،ج5، ص46.

[67] ابن أبي حاتم: الجرح والتعديل لابن أبي حاتم، ج2، ص52.

[68] ابن حجر: تهذيب التهذيب،ج1، ص45.

[69]الذهبي: الكاشف ج1، ص196.

[70]ابن حجر، تقريب التهذيب، ص80.

[71] ابن حجر: تهذيب التهذيب "ج1، ص44".

IUG Journal of Islamic Studies (Islamic University of Gaza) / CC BY 4.0

أبي حاتم في الراوي قال: لكن الذي في كتاب ابن أبي حاتم أحمد ابن سُليمان بن أبي الطيب قال عبد الرحمن أدركه أبي ولم يكتب عنه وكذا ذَكَره ابنُ حِبَّان في الثقات؛ ومن هذا يتبين أنَّه ثقه لم يقصده أبو حاتم في التضعيف وإنَّما قصد أحمد بن سليمان بن أبي الطيب أبو سليمان مروزي روى عن صالح بن عمر وغيره قال عبد الرحمن سألت أبا زرعة عنه؟ فقال: هو بغدادي الأصل خرج إلى مرو ورجع إلينا وكتبنا عنه وكان حافظا وسكن الري، قلت هو صدوق قال على هذا يوضع، وقال عبد الرحمن: سألت أبي عنه فقال ضعيف الحديث[72].

تحليل العلاقة بين التاريخ الكبير، و الجامع الصحيح في أحمد بن أبي الطيب

يُلاحظ في تصرف الإمام البخاري في ترجمة شيخه أحمد بن أبي الطيب في التاريخ الكبير أنَّه يذكر سماع أحمد بن أبي الطيب من شيخين كبيرين هما: هشيم، وابن علية؛ ولكن عندما قارنا في تصرف الإمام البخاري في الجامع الصحيح في روايته عن شيخه أحمد بن أبي الطيب لم نجده يروي له عن هشيم، أو عن ابن علية؛ فدلَّ ذلك أنَّ الإمام البخاري ذكر سماعه من هشيم وابن علية؛ لأنَّهما من أشهر شيوخه الذين روى عنهم في بغداد؛ و أمَّا في الجامع الصحيح؛ فلم يرو له عن هشيم، أو عن ابن علية؛ فهو قليل الرواية، سواءً داخل الصحيح–وهي هذه الرواية الوحيدة– أو حتى خارج الصحيح [73].

وقد قام الإمام البخاري بتكراره لهذا الحديث؛ لأنَّه احتاج إليه في هذا الباب الأخير ولم يرتض غيره، حيث ساقه من طريق أنزل من الطريقة الأولى، بل وعن شيخ آخر من شيوخه؛ ليبين تعدد الطرق من جهة أخرى، ومن أجل أن يؤكد حفظ شيخه أحمد ابن أبي الطيب لهذا الحديث، ثم لتأكيد روايته له بهذا اللفظ، بل وضبطه له، وليفيد في التكرار للحديث ما حصل من التبادل في تمييز بعض رجال هذا الإسناد، بحيث يبين مَنْ ورد في طريق مهملاً؛ فيأتي في الطريق الثانية منسوبًا، كتمييز همّام بن الحارث في الطريق الثانية، وقد ورد مهملاً في الطريق الأولى، و أشار –أيضاً– إلى الاختلاف بين الصيغ في الأداء للدلالة على طرق التحمل بين الرواة، وتأكيد اتصال السند، وعلى الصحة في الثبوت لسماع شيخه أحمد بن أبي الطيب لهذا الحديث من شيخه إسماعيل بن مجالد، من خلال بيان صيغة التحديث التي كانت بينهما، وكان مدار الحديث، هو: إسماعيل بن مجالد، وهو –أيضاً مُتكلم فيه[74]–؛ فلعل الإمام البخاري يريد تأكيد صحة هذه الرواية عنه؛ ولذلك كرره من رواية تلميذٍ آخرَ له، وهو: الإمام يحيى بن معين –أحد أئمة علم العلل ومعرفة الرجال– قد وثق شيخه إسماعيل، الذي يؤكد دقة انتقاء الإمام البخاري، وكيفية انتقاء حديث الراوي من رواية من يوثقه، وكرر الحديث بمتابعة تامة حتى نزل في سنده المكرر؛ فقدم السند الأنظف على السند الأعلى، بالإضافة إلى أنَّ أحمد بن أبي الطيب هو من شيوخ الإمام البخاري الذين لقِيهم، وسمع منهم، فلا يعجزه انتقاء حديث من أحاديثه، و لعل السبب الأهم باكتفائه أن يروي عنه رواية واحدة هو أنَّه أصلاً قليل الرواية.

---

[72] انظر ابن أبي حاتم: الجرح والتعديل، ج2، ص52، رقم الراوي "58". وفي تاريخ بغداد ذكره وقال الخطيب احمد بن سليمان بن أبي الطيب روى عنه مُحَمَّد بْن يَحْيَى الذهلي، ويعقوب بْن شيبة السدوسي، ومحمد بْن إِسْمَاعِيل البخاري فِي صحيحه وغيره. انظر الخطيب البغدادي: تاريخ بغداد "ج5، ص283" رقم 2126.

[73] وجدنا لأحمد بن أبي الطيب ثلاثاً و عشرين حديثاً في كتب المتون، و لم نجد أي رواية منها عن شيخيه الكبيرين:" هشيم, وابن علية"؛ و هذا يدل على قلة الرواية عنه في كتب المصنفين!.

[74] قال النسائي: ليس بالقوي، وروى الحاكم عن الدارقطني قال: ليس فيه شك أنه ضعيف، وقال السعدي: غير محمود؛ لكن وثقه يحيى بن معين، وقال عنه الإمام البخاري: هو صدوق، وقال أبو زرعة: هو وسط. انظر. الذهبي: ميزان الاعتدال، ج1، 246.

فأحمد بن أبي الطيب هو شيخ الإمام البخاري الذي يعرفه معرفة قوية من خلال قاعدته البيانية المتمثلة بكتابه التاريخ الكبير الذي يشكل قاعدة انطلاق الإمام البخاري للرواية في الجامع الصحيح.

و يجدر الإشارة إلى أنَّ الرواية الأولى قال فيها همام: سمعت عماراً...، والرواية الثانية قال: قال عمار بن ياسر؛ ممَّا يدل على

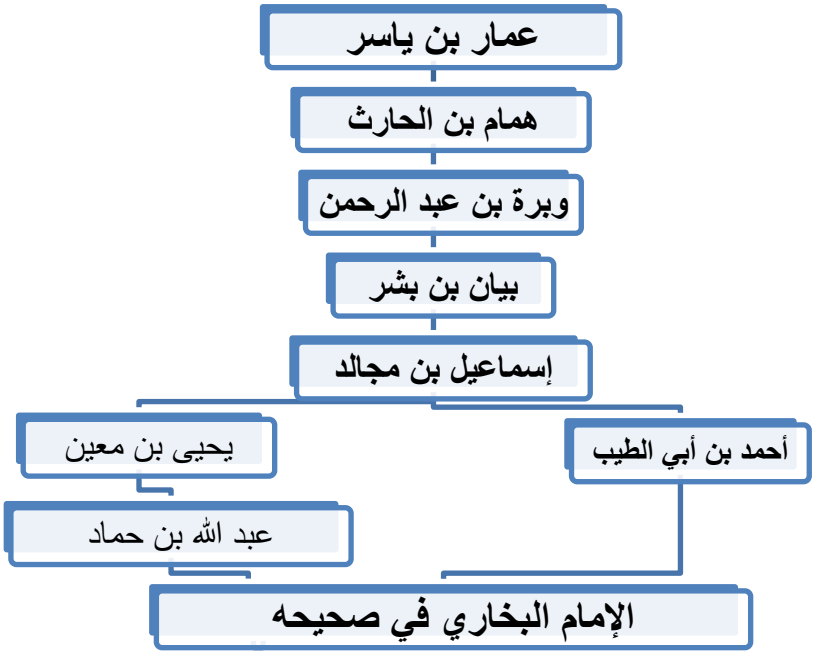

السماع والاتصال في الأولى، وهذه شجرة الإسناد في صحيح البخاري:

حَسّان بْن عَبد اللهِ، الواسِطِيّ

قال الإمام البخاري في التاريخ الكبير: (حَسّان بْن عَبد اللهِ، الواسِطِيّ، أَبو علي، سَكَنَ مِصر. سَمِعَ السَّرِي بْن يحيى، ومُفَضَّل بن فَضالة[75].

أخرج الإمام البخاري لحسان بن عبد الله الواسطي، في أبواب تقصير الصلاة، بَابُ يُؤَخِّرُ الظُّهْرَ إِلَى العَصْرِ إِذَا ارْتَحَلَ قَبْلَ أَنْ تَزِيغَ الشَّمْسُ:

قال: (حَدَّثَنَا حَسَّانُ الوَاسِطِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا المُفَضَّلُ بْنُ فَضَالَةَ، عَنْ عُقَيْلٍ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ –رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ–، قَالَ: «كَانَ النَّبِيُّ –صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ– إِذَا ارْتَحَلَ قَبْلَ أَنْ تَزِيغَ الشَّمْسُ أَخَّرَ الظُّهْرَ إِلَى وَقْتِ العَصْرِ، ثُمَّ يَجْمَعُ بَيْنَهُمَا، وَإِذَا زَاغَتْ صَلَّى الظُّهْرَ ثُمَّ رَكِبَ»[76].

وكرّر الإمام البخاري، الحديث في الباب الذي يليه، بَابُ إِذَا ارْتَحَلَ بَعْدَ مَا زَاغَتِ الشَّمْسُ صَلَّى الظُّهْرَ ثُمَّ رَكِبَ، قال: (حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا المُفَضَّلُ بْنُ فَضَالَةَ، عَنْ عُقَيْلٍ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، قَالَ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ –صَلَّى

[75] البخاري: التاريخ الكبير، ج3, ص34.

[76] البخاري: صحيح البخاري، أبواب تقصير الصلاة، بَابُ يُؤَخِّرُ الظُّهْرَ إِلَى العَصْرِ إِذَا ارْتَحَلَ قَبْلَ أَنْ تَزِيغَ الشَّمْسُ، رقم الحديث: 1111، ج2، ص46.

اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- إِذَا ارْتَحَلَ قَبْلَ أَنْ تَزِيغَ الشَّمْسُ، أَخَّرَ الظُّهْرَ إِلَى وَقْتِ العَصْرِ، ثُمَّ نَزَلَ فَجَمَعَ بَيْنَهُمَا، فَإِنْ زَاغَتِ الشَّمْسُ قَبْلَ أَنْ يَرْتَحِلَ صَلَّى الظُّهْرَ ثُمَّ رَكِبَ»[77].

أقوال علماء الجرح و التعديل، في حسان بن عبد الله الواسطي

ذهب أكثر علماء الجرح و التعديل إلى توثيقه، ومنهم: ابو حاتم؛ فقال: "صدوق"[78] ، وقال ابن يونس: "صدوق حسن الحديث"[79] ، ووثّقه الذهبي[80].

لكن ابن حبان عندما ذكره في الثقات قال: "كان يخطئ"[81] ، و قال عنه ابن حجر في التقريب: صدوق يخطئ[82], وهذا لا يضر طالما هناك متابعة .

إذن نلاحظ أن الكلام في حسان بن عبد الله جاء من ابن حبان؛ و لكن ابن حبان لم يذكره في كتابه "المجروحين"، إنما ذكره في كتابه "الثقات"، وهذا يعني أن تصنيف ابن حبان لحسان بن عبد الله الواسطي أنَّه من الثقات، وليس من المجروحين، وما قاله ابن حجر ما هو إلا تبعاً لما قاله ابن حبان، و أمَّا عن قوله: كان يخطئ؛ فهذا الكلام يتعلق بالضبط، و إذا تتبعنا رواية الإمام البخاري وجدناه يثبت لنا ضبط رواية حسان الواسطي بمتابعته بمن هو ثقة غير متكلم في ضبطه في الرواية التي كررها بالباب نفسه عن شيخه قتيبة بن سعيد[83]؛ فالكلام في تجريح حسان بن عبد الله الواسطي لا يشكك في رواية الإمام البخاري عن حسان بن عبد الله الواسطي في الجامع الصحيح.

وقول ابن حبان في الثقات: "ربما أخطأ" أو "يخطئ" لا ينافي بالضرورة التوثيق، وإنما يظهر أثر ذلك إذا خالف من هو أثبت منه، وهنا لم يخالف، قال ابن حجر:" وأما ذكر ابن حبان للراوي في الثقات، فإنه قال فيه مع ذلك: كان يخطئ وذلك مما يتوقف به عن قبول أفراده"[84]؛ فهل انفرد حَسّان بْن عَبد اللهِ، الواسِطِيّ في روايته؟ لم ينفرد كما هو الظاهر من سرد الروايات والمتابعات إذا هو في هذا الحديث ضابط وروايته صحيحه ليس فيها خلل، وهذا يبين أن الراوي ثقة كذلك؛ ولقد وثقه الذهبي[85].

تحليل العلاقة بين التاريخ الكبير، والجامع الصحيح في حسان بن عبد الله الواسطي

يلاحظ من ترجمة الراوي حسان بن عبد الله الواسطي شيخ الإمام البخاري في كتابه التاريخ الكبير أنَّ حسان بن عبد الله الواسطي سمع من السري بن يحيى"ت:167هـ", ولعله سمع منه في مكة، أي أنَّه لم يلازمه, وهناك فرق كبير بين تاريخ وفاتيهما, التي بلغت

[77] البخاري: صحيح البخاري، أبواب تقصير الصلاة، باب إذا ارتحل بعد ما زاغت الشمس صلى الظهر ثم ركب، رقم الحديث: 1112 ج2، 47.
[78] ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج2، ص525.
[79] ابن يونس: تاريخ ابن يونس المصري، ج4،ص441.
[80] الذهبي: الكاشف، ج4، ص25.
[81] ابن حبان الثقات، ج8، ص207.
[82] ابن حجر، تقريب التهذيب، ص158.
[83] وثقه يحيى بن معين، و أبو حاتم و النسائي...انظر .المزي: تهذيب الكمال،ج23،ص523.
[84] ابن حجر: النكت على كتاب ابن الصلاح،ج2، ص678.
[85] انظر . الذهبي: الكاشف،ج1،ص320.

IUG Journal of Islamic Studies (Islamic University of Gaza) / CC BY 4.0

خمساً وخمسين سنة؛ ومع ذلك فالإمام البخاري في التاريخ الكبير يؤكد سماع حسان بن عبد الله الواسطي عن السَّرِيّ بن يحيى[86]، ولكنَّه الإمام البخاري لم يرو عن حسان بن عبد الله الواسطي عن السري بن يحيى في الجامع الصحيح.

ثم يؤكدُّ الإمام البخاري ما أشار إليه في التاريخ الكبير من سماع حسان بن عبد الله الواسطي من مفضل بن فضالة "ت:181هـ" ما رواه في الجامع الصحيح عن حسان بن عبد الله الواسطي، عن مفضل بن فضالة؛ ولاسيما أنَّه عاصره في مصر، في مكان إقامتهما.

وفي تحليل الرواية في هذا الحديث : يمكن ملاحظة أنَّ الإمام البخاري عمد إلى هاتين الترجمتين؛ لبيان غرضه الفقهي وهو القول بأن جمع التأخير يختص بمن ارتحل قبل أن تزيغ الشمس، أي : قبل أن يدخل وقت الظهر، وهو ما حمله على انتقاء اللفظ الذي يدل على هذه المسألة خاصة، وليس مراده الجمع بين الصلاتين؛ فالأحاديث فيها كثيرة ومشهورة، فقد قال الدارقطني عقب مناقشته لأحاديث الجمع بين الصلاتين في السفر:"فيشبه أن يكون الأقاويل كلها محفوظة"[87].

و لقد كرر الإمام البخاري، الحديث من طريق شيخ آخر، وهو قتيبة بن سعيد، ووافق شيخه الأول وهو حسان بن عبد الله الواسطي؛ ليؤكد صحة الرواية عن المفضل بن فضالة، وتأكيد حفظ شيخه حسّان، وضبطه لهذا الحديث، وروايته له بهذا اللفظ؛ فتأكد بذلك أن الإمام البخاري –رحمه الله– انتقى الصحيح من حديث شيخه حسان الواسطي.

وامتاز الإمام البخاري، بشدة تمحيصه وتدقيقه في الانتقاء من مرويات الرواة، حتى إنه كان يرتحل لأجل ذلك، وبالتالي يكون انتقاؤه من شيوخه أدقّ وأظهر، لاختصاصه بمعرفة حالهم أكثر من غيره، فقد جالسهم، وسمع منهم، وخَبِرَ حديثَهم؛ ولكن يُلاحظ أنَّ الإمام البخاري لمّا كرر الحديث من طريق شيخه قتيبة عقد له باباً آخر، دلّ عليه منطوق الباب الأول، ولم يذكره في الباب نفسه، فضلاً عن ورود هذا المفهوم وهو: –إذا ارتحل بعد ما زاغت الشمس صلّى الظهر ثم ركب– منطوقًا به في لفظ الحديث، فلعله أراد بذلك الإشارة إلى ما هو أعمق من تقوية حديث شيخه حسّان وبيان ضبطه له، ويتمثل ذلك في بيان أنَّ القيد الذي قصده وترجم به بابه، هو من حديث المُفضّل بن فَضالة، ولم يرد عند غيره من الرواة عن عُقيل، كالليث بن سعد، و شَبَابَةُ بنُ سَوَّار[88]، وعبد الله بن لهيعة، وأنّ تلاميذ المُفضل اتفقوا على لفظ الحديث، فدلّ ذلك على أن البخاري يرى صحة ما تفرّد به المفضل بن فضالة.

إذن يتضح لنا مدى العلاقة بين كتابي التاريخ الكبير والجامع الصحيح من خلال ترجمة الإمام البخاري لشيخه حسان بن عبد الله الواسطي في كتاب التاريخ الكبير، وروايته عنه في الجامع الصحيح رواية واحدة انتقاها بعنايته الحديثية، وهو أمير المؤمنين في الحديث؛ فالاستشكال الذي يمكن أن نجده في كتاب التاريخ الكبير للإمام البخاري، يمكن أن نجد جوابه عند نفس المصنف الإمام البخاري؛ ولكن في مصنفه الآخر في الجامع الصحيح، وأنَّ ما يمكن أن يشير إليه الإمام البخاري في مصنفه التاريخ الكبير، يمكن أن نجد التوضيح له في الجامع الصحيح؛ فخير من يوضّح منهج المصنف هو المصنف نفسه.

---

[86] السَّرِيُّ بْنُ يَحْيَى بْنِ إِيَاسِ بْنِ حَرْمَلَةَ، أَبُو الْهَيْثَمِ، الشَّيْبَانِيُّ الْبَصْرِيُّ، روى عَنْ: الْحَسَنِ، وَعَمْرِو بْنِ دِينَارٍ، وَثَابِتٍ، وَعَنْهُ: ابْنُ الْمُبَارَكِ، وَابْنُ وَهْبٍ، وَأَبُو دَاوُدَ، وَالأَصْمَعِيُّ، وَسَعِيدُ بْنُ أَبِي مَرْيَمَ، وَآخَرُونَ. قَالَ أَحْمَدُ: ثقة ثِقَةٌ. مَاتَ سَنَةَ تِسْعٍ وَسِتِّينَ و مائة. انظر. الذهبي: تاريخ الإسلام،4، 372.

[87] الدارقطني: علل الدارقطني، ص12.

[88] شَبَابَةُ بنُ سَوَّارٍ أَبُو عَمْرٍو الفَزَارِيُّ : الإِمَامُ، الحَافِظُ، الحُجَّةُ، أَبُو عَمْرٍو الفَزَارِيُّ مَوْلاَهُمْ، المَدَائِنِيُّ.انظر. الذهبي: سير أعلام النبلاء "9، 513".

IUG Journal of Islamic Studies (Islamic University of Gaza) / CC BY 4.0

وهذه شجرة الإسناد:

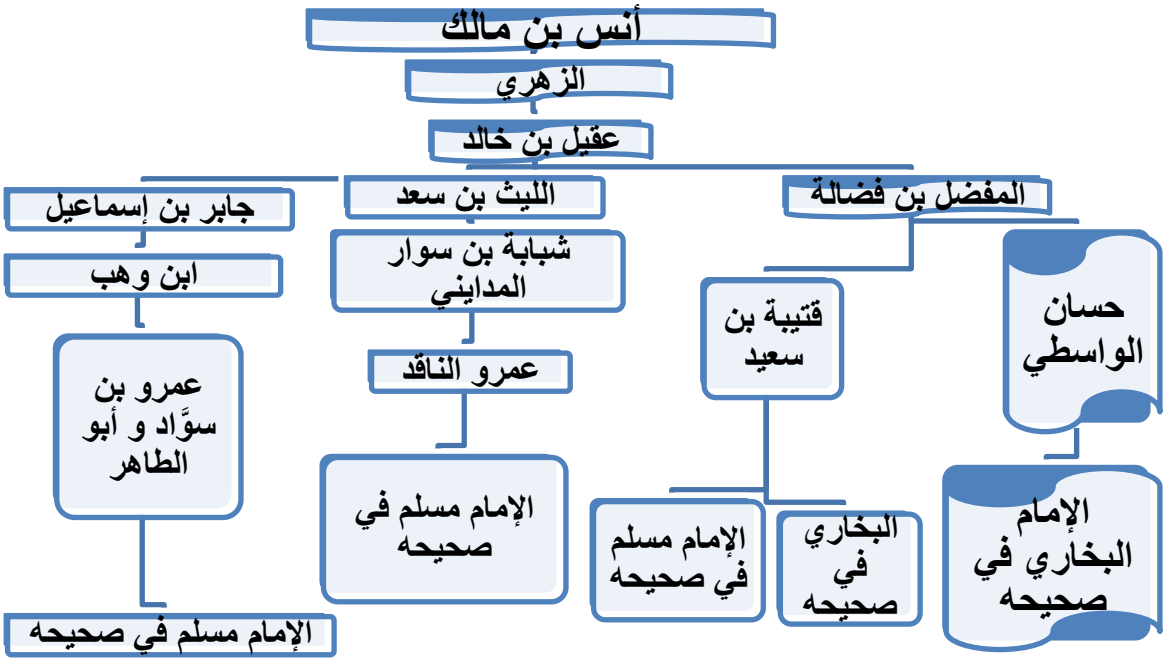

IUG Journal of Islamic Studies (Islamic University of Gaza) / CC BY 4.0

المطلب الثاني: شيخ الإمام البخاري مُحَمد بْن الصَّلت، أَبو يَعلَى، البَصرِيُّ المتكلم فيه بقلة الضبط في الكتاب

قال الإمام البخاري في التاريخ الكبير: "مُحَمد بْن الصَّلت، أَبو يَعلَى، البَصرِيُّ. سَمِع ابن عُيَينَة، وعَبد اللهِ بن رجاء، وعَبد العزيز بْن مُحَمد. أَصلُهُ مِن فارس، مِن تَوَّز"[89].

أخرج الإمام البخاري في الجامع الصحيح، في الردة، بَابِ: «لَمْ يَحْسِمِ النَّبِيُّ –صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ– المُحَارِبِينَ مِنْ أَهْلِ الرِّدَّةِ حَتَّى هَلَكُوا»، قال: "حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الصَّلْتِ أَبُو يَعْلَى، حَدَّثَنَا الوَلِيدُ، حَدَّثَنِي الأَوْزَاعِيُّ[90]، عَنْ يَحْيَى[91]، عَنْ أَبِي قِلاَبَةَ[92]، عَنْ أَنَسٍ: أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ «قَطَعَ العُرَنِيِّينَ[93] وَلَمْ يَحْسِمْهُمْ حَتَّى مَاتُو"[94].

أقوال علماء الجرح و التعديل، في مُحَمد بْن الصَّلت، أَبو يَعلَى، البَصرِيُّ

تكلم بعض علماء الجرح والتعديل في محمد بن الصلت أبي يعلى بعبارات مختلفة: فمنهم من تكلم في ضبطه، مثل: أبي زرعة؛ فقال عنه: صدوق، وكان يملي علينا من حفظه التفسير وغيره وربما وهم[95]، ومنهم من تكلم في كتبه مثل أبي دَاوُد عندما قال: "إِن فِي كتب أَبِي يَعلى مُحَمَّد بْن الصَّلْتِ خطأ[96]، وأمَّا ابن حزم فقد قال فيه: مجهول[97].

واتجه بعض علماء الجرح والتعديل إلى توثيقه كالدارقطني[98]، وأمّا أبو حاتم فقال فيه: صدوق[99]، وذكره ابن حبان في "الثقات"[100].

فأمَّا كلام ابن حزم؛ فلا أثر له، وذلك لأنَّ محمد بن الصلت أبا يعلى عرفه الإمام البخاري وروى عنه في الصحيح، وعرفه الرازيان، فهولاء العلماء الذين عرفوه يرفعون جهالته.

---

[89] البخاري: التاريخ الكبير، ج1، ص118.

[90]الأَوْزَاعِيُّ: عَبْدُ الرَّحْمَنِ بنُ عَمْرِو بنِ يُحْمَدَ، شَيْخُ الإِسْلاَمِ، وَعَالِمُ أَهْلِ الشَّامِ، أَبُو عَمْرٍو الأَوْزَاعِيُّ. كَانَ يَسْكُنُ بِمَحَلَّةِ الأَوْزَاعِ، وَهِيَ العُقَيْبَةُ الصَّغِيْرَةُ، ظَاهِرَ بَابِ الفَرَادِيْسِ بِدِمَشْق، ثُمَّ تَحَوَّلَ إِلَى بَيْرُوْتَ مُرَابِطاً بِهَا إِلَى أَنْ مَاتَ. وَقِيْلَ: كَانَ مَوْلِدُهُ بِبَعْلَبَكَّ. تُوُفِّيَ: سَنَةَ سَبْعٍ وَخَمْسِيْنَ وَمائَةٍ. انظر. الذهبي: سير أعلام النبلاء "ج7، ص109".

[91] يَحْيَى بنُ أَبِي كَثِيْرٍ أَبُو نَصْرٍ الطَّائِيُّ مَوْلاَهُم، الإِمَامُ، الحَافِظُ، أَحَدُ الأَعْلاَمِ، أَبُو نَصْرٍ الطَّائِيُّ مَوْلاَهُم، اليَمَامِيُّ. مَاتَ سَنَةَ تِسْعٍ وَعِشْرِيْنَ وَمائَةٍ.انظر. الذهبي: سير أعلام النبلاء ج6، ص31".

[92]أَبُو قِلاَبَةَ الجَرْمِيُّ عَبْدُ اللهِ بنُ زَيْدِ: ابْنِ عَمْرٍو – أَوْ عَامِرِ – بنِ نَاتِلِ بنِ مَالِكٍ، الإِمَامُ، شَيْخُ الإِسْلاَمِ، أَبُو قِلاَبَةَ الجَرْمِيُّ، البَصْرِيُّ. وَجَرْمٌ: بَطْنٌ مِنَ الحَافِ بنِ قُضَاعَةَ، مَاتَ سَنَةَ سِتٍّ، أَوْ سَبْعٍ وَمائَةٍ.انظر. الذهبي: سير أعلام النبلاء، ج4، ص474".

[93]العرنيون: هم أناس من قبيلة عرينة، وخلاصة قصتهم: أنهم أتوا المدينة فأسلموا وآواهم رسول الله –صلى الله عليه وسلم– وأطعمهم، فأصابهم داء في بطونهم –داء الاستسقاء– واستوخموا المدينة، فأنزلهم –صلى الله عليه وسلم– الحرة في طائفة من إبل الصدقة وأمرهم أن يشربوا من أبوالها وألبانها، فلما صحوا وسمنوا، ارتدوا عن الإسلام وقتلوا راعي النبي –صلى الله عليه وسلم– واستاقوا الإبل، فبعث في آثارهم فقطع أيديهم وأرجلهم وسمل أعينهم؛ وبهذا يتبين أن هؤلاء جمعوا بين أنواع من الجرائم فأعظمها أنهم ارتدوا، ثم القتل والحرابة والسرقة.

[94] البخاري: صحيح البخاري، كتاب الردة، بَابِ: "لَمْ يَحْسِمِ النَّبِيُّ –صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ– المُحَارِبِينَ مِنْ أَهْلِ الرِّدَّةِ حَتَّى هَلَكُوا" رقم الحديث:6803 , ج8، 163".

[95] ابن أبي حاتم: الجرح والتعديل، ج7، ص289.

[96] السجستاني، سؤالات أبي عبيد الآجري، ص: 235.

[97]ابن حجر، تهذيب التهذيب، ج9، ص234.

[98] مجموعة مؤلفين، موسوعة أقوال أبي الحسن الدارقطني في رجال الحديث وعلله ج2, ص586.

[99]بن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج7، ص289.

[100]ابن حبان، كتاب الثقات، ج9، ص82.

IUG Journal of Islamic Studies (Islamic University of Gaza) / CC BY 4.0

قال ابن حجر عن ابن حزم: ..وكان واسع الحفظ جدا إلا أنه لثقتة بحافظته كان يهجم على القول في التعديل والتخريج وتبين أسماء الراوة فيقع له من ذلك أوهام شنيعة[101]؛ فابن حزم معروفٌ عنه التسرع في إطلاق الأحكام. وحكمه على محمد ابن الصلت بالجهالة من باب تسرعه في الأحكام والله أعلم.

وأمَّا قول أبي زرعة فيه:" و ربما وهم"، وقول أبي داود: "الخطأ في كتب محمد بن الصلت أبي يعلى"؛ فيظهر عدم تأثير قولهم هنا عندما نحلل كيف انتقى الإمام البخاري رواية محمد بن الصلت، وكيف تابعها عنه في الجامع الصحيح بعد قليل.

تحليل العلاقة بين التاريخ الكبير، و الجامع الصحيح: في محمد بن الصلت أبي يعلى

عندما نقارن بين كلام الإمام البخاري في ترجمة شيخه محمد بن الصلت أبي يعلى في التاريخ الكبير نراه يتكلم عن سماع محمد بن الصلت أبي يعلى "ت:228هـ" من ابن عُيَيْنَة"ت:198هـ"، وعَبد اللهِ بن رجاء، "ت:190هـ" ، وعَبد العزيز بْن مُحَمد "ت: 186أو 187هـ"، وهنا يؤكد لنا الإمام البخاري صحة سماع محمد بن الصلت عن شيوخه هؤلاء؛ ورغم تأكيد الإمام البخاري سماع محمد بن الصلت أبي يعلى عن ابن عُيَيْنَة، أو عن عَبد اللهِ بن رجاء، أو عن عَبد العزيز بْن مُحَمد، إلا أنَّه لم يرو عنهم في الجامع الصحيح؛ و ذلك لأنَّ الإمام البخاري لم يشترط في كتابه التاريخ الكبير أن يذكر جميع شيوخ الراوي الذين سمع منهم فاكتفى بهؤلاء الشيوخ الثلاث، و ذكر الشيخ الرابع بالرواية عنه عملياً؛ فنلاحظ العلاقة التكاملية بين الكتابين.

ونظراً لأنَّ محمد بن الصلت، كثير الوهم سواء حدث من كتبه أو من حفظه –كما سبق ذلك– إلا أنَّه في هذه الرواية خرَّجها عنه الإمام البخاري في حديث العرنيين مختصرة، وروى تفاصيل حديث العرنيين بالتفصيل من خلال ثلاث عشرة رواية[102].

فقد تابعه علي ابن المديني متابعة تامة عن الوليد بن مسلم في باب قوله تعالى: {إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَسْعَوْنَ فِي الأَرْضِ فَسَادًا أَنْ يُقَتَّلُوا أَوْ يُصَلَّبُوا أَوْ تُقَطَّعَ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُمْ مِنْ خِلاَفٍ أَوْ يُنْفَوْا مِنَ الأَرْضِ} [المائدة: 33]، و هذا الباب الذي قبله

[101] ابن حجر: لسان الميزان ج4، ص198، وقد أطلق حكم الجهالة على علماء معروفين مشهورين منهم الترمذي قال ابن القطان في بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام،ج5، ص637، محمد بن عيسى بن سورة الترمذي، جهله بعض من لم يبحث عنه، وهو أبو محمد بن حزم فقال في كتاب الفرائض من الإيصال إثر حديث أورده، إنه مجهول، وقال ابن كثير في البداية والنهاية، ج11، ص77: وجهالة ابن حزم لأبي عيسى الترمذي لا تضره حيث قال في محلاه: ومن محمد بن عيسى بن سورة؟ فإن جهالته لا تضع من قدره عند أهل العلم، بل وضعت منزلة ابن حزم عند الحفاظ، وقال ابن حجر: تهذيب التهذيب، ج9، ص388: وأما أبو محمد بن حزم فإنه نادى على نفسه بعدم الاطلاع فقال في كتاب الفرائض من الاتصال محمد بن عيسى بن سورة مجهول ولا يقولن قائل لعله ما عرف الترمذي ولا أطلع على حفظه ولا على تصانيفه فإن هذا الرجل قد أطلق هذه العبارة في خلق من المشهورين من الثقات الحفاظ كأبي القاسم البغوي وإسماعيل بن محمد بن الصفار وأبي العباس الأصم وغيرهم ويظهر أن هذا من تسرع ابن حزم.

[102] انظر البخاري: صحيح البخاري: كتاب الوضوء، باب أبوال الإبل، والدواب، والغنم ومرابضها،حديث رقم: 233، ج1، ص56، وكتاب الزكاة باب استعمال إبل الصدقة وألبانها لأبناء السبيل، حديث رقم: 1501، ج2، ص130، و كتال الجهاد و السير، باب: إذا حرق المشرك المسلم هل يحرق، حديث رقم: 3018، ج4 ، ص 62، وكتاب المغازي، باب قصة عكل وعرينة حديث رقم "4192–4193"، ج5 ، ص 129، وكتاب الطب، باب الدواء بألبان الإبل، حديث رقم:5685، ج7، ص123، وباب الدواء بأبوال الإبل، حديث رقم: 5686، ج7، ص124، وكتاب تفسير القرآن الكريم، بَابُ {إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَسْعَوْنَ فِي الأَرْضِ فَسَادًا، أَنْ يُقَتَّلُوا أَوْ يُصَلَّبُوا} [المائدة: 33] إِلَى قَوْلِهِ {أَوْ يُنْفَوْا مِنَ الأَرْضِ} [المائدة: 33]، حديث رقم: 4610، ج6،ص52، وكتاب الطب، بَابُ مَنْ خَرَجَ مِنْ أَرْضٍ لاَ تُلاَئِمُهُ، رقم الحديث: 5727، ج7، ص129، وكتاب الحدود، بَابُ المُحَارِبِينَ مِنْ أَهْلِ الكُفْرِ وَالرِّدَّةِ، رقم الحديث: 6802، ج8, ص162، وبَابُ «لَمْ يَحْسِمِ النَّبِيُّ –صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ– المُحَارِبِينَ مِنْ أَهْلِ الرِّدَّةِ حَتَّى هَلَكُوا» ، رقم الحديث: 6803، ج8، ص163، وبَابُ لَمْ يُسْقَ المُرْتَدُّونَ المُحَارِبُونَ حَتَّى مَاتُوا، رقم الحديث: 6804، ج8، ص164، وبَابُ سَمْرِ النَّبِيِّ –صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ– أَعْيُنَ المُحَارِبِينَ، رقم الحديث: 6805، ج8، ص165، وكتاب الديات، باب القسامة، رقم الحديث: 6899، ج9، ص9.

IUG Journal of Islamic Studies (Islamic University of Gaza) / CC BY 4.0

مباشرة، و قد ذكر الإمام البخاري هذا الحديث بالسند نفسه؛ و لكن عن شيخه علي بن المديني أحد العلماء الكبار, وتغني شهرته عن التعريف به؛ فمتابعة الإمام البخاري لشيخه محمد بن الصلت أبي يعلى المتهم بالوهم وعدم ضبط، الصدوق يهم وضعه ابن حجر في المرتبة الخامسة التي تحتاج متابعة لان حديثه ضعيف وهنا أظهر البخاري متابعات بينت أنه لم يهم في حديثه.

وكتابه، في شيخه علي بن المديني الإمام الثقة متابعة تامة تكفي للرد على من يشك في صحة الرواية، و التي استطاع الإمام البخاري أن يروي متنها في جامعه الصحيح ثلاث عشرة مرة كما ذكرنا سابقاً.

IUG Journal of Islamic Studies (Islamic University of Gaza) / CC BY 4.0

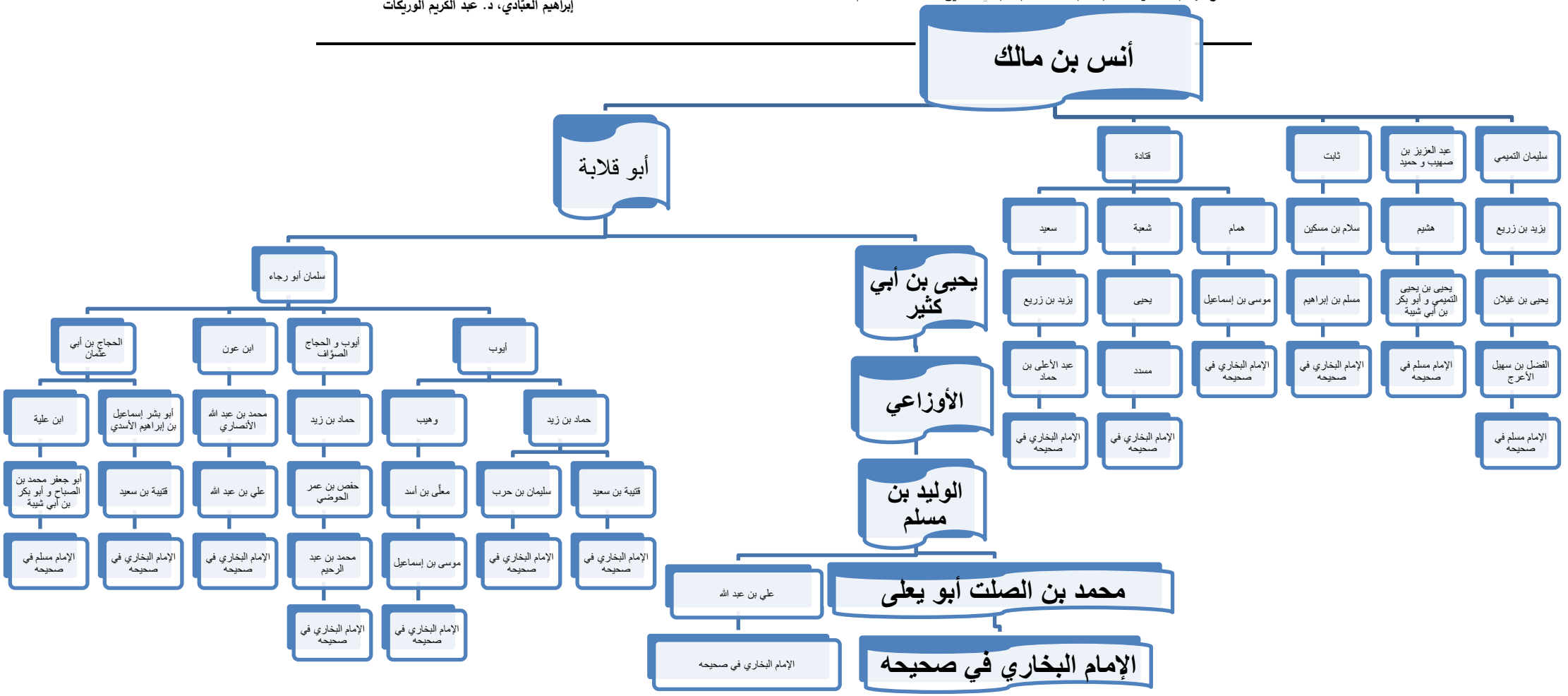

ملاحظة: يمكن رؤية الشجرة كاملة إذا كانت شكل الصفحة أفقي.

IUG Journal of Islamic Studies (Islamic University of Gaza) / CC BY 4.0

خاتمة: وفيها أهم نتائج البحث

وفي ختام هذه الدراسة نقف لنسجل أهم الاستنتاجات التي توصلنا إليها:

- يعدّ كتاب التاريخ الكبير للإمام البخاري مفتاح فهم منهجه في كتابه الجامع الصحيح، وبخاصة في تخريجه عن الرواة المتكلم فيهم.
- أقلَّ الإمام البخاري الرواية عن بعض شيوخه المتكلَّم فيهم؛ فروى لهم حديثاً واحداً دون الإكثار من مروياتهم.
- يقرن الإمام البخاري شيوخه المتكلَّم فيهم في الجامع الصحيح برواية غيرهم من الثقات؛ ليؤكد ضبطهم للحديث.
- يروي الإمام البخاري لشيوخه المتكلَّم فيهم بالبدعة في غير موضوع بدعتهم.
- أبرز البحث دقة الإمام البخاري في الانتقاء من مرويات شيوخه المتكلَّم فيهم بالضعف.
- يؤكد الإمام البخاري في الجامع الصحيح –أحياناً–ما يذكره في التاريخ الكبير من سماعات لشيخه المتكلَّم فيه، كما ورد في ترجمة حسان بن عبد الله الواسطي في سماعه من المفضل بن فضالة.

التوصيات:

يوصي الباحثان بمتابعة دراسة العلاقة بين كتابي البخاري التاريخ الكبير، والجامع الصحيح دراسة تحليلية مقارنة، وهذا الأمر يحتاج إلى عمل مؤسسي؛ فعدد الرواة الذين ترجم لهم الإمام البخاري في التاريخ الكبير قرابة ثلاثة عشر ألف راوٍ، وما هذا البحث إلا خطوة في هذا المشروع الكبير؛ ويوصي الباحثان بدراسة الموضوعات التالية:

- شيوخ الرواة المترجمين في التاريخ الكبير، وتخريج الإمام البخاري لهم في الجامع الصحيح.
- تلاميذ الرواة المترجمين في التاريخ الكبير، وتخريج الإمام البخاري لهم في الجامع الصحيح.
- الأحاديث التي خرَّجها الإمام البخاري في التاريخ الكبير، وخرَّجها في الجامع الصحيح.
- الرواة الموصفون بالتدليس والإرسال في التاريخ الكبير، وتخريج الإمام البخاري لهم في الجامع الصحيح.

و آخر دعوانا، أن الحمد لله رب العالمين

IUG Journal of Islamic Studies (Islamic University of Gaza) / CC BY 4.0

المصادر والمراجع

الباجي، 1986م، *التعديل والتجريح لمن خرَّج له البخاري في الجامع الصحيح*، تحقيق :أبو لبابة حسين، ط4، ، الرياض، دار اللواء للنشر والتوزيع.

البخاري، 2005م، *التاريخ الأوسط*، تحقيق: تيسير ابن سعد،**ط4**،الرياض، دار الرشد.

البخاري،1979م، *التاريخ الصغير*، تحقيق: محمود إبراهيم زايد، ط4، القاهرة، دار الوعي، مكتبة دار التراث.

البخاري، د.ت، *التاريخ الكبير*، تحقيق : السيد هاشم الندوي،د.ط، د.م، دار الفكر.

البخاري،2002 م، *الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله –صلى الله عليه وسلم– وسننه وأيامه" صحيح البخاري"*، تحقيق: محمد زهير بن ناصر الناصر، ط4،د.م، دار طوق النجاة.

البخاري، 2005م، *الضعفاء الصغير*، تحقيق: محمود إبراهيم زايد، ط4، حلب، دار الوعي.

البرقاني، د.ت، *سؤالات البُرقاني للدارقطني*، تحقيق :عبدالرحيم أحمد القشقري،ط4، لاهور باكستان، كتب خانه جميلي.

ابن أبي حاتم، 1952م، *الجرح والتعديل*، تحقيق مجلس دائرة المعارف العثمانية،ط4، بيروت، دار إحياء التراث العربي.

ابن أبي حاتم،2006م، *العلل لابن أبي حاتم*،تحقيق: فريق من الباحثين بإشراف وعناية سعد بن عبدالله الحميد، و خالد بن عبدالرحمن الجريسي،ط4، د.م، مطابع الحميضي.

الحاكم الكبير أبو أحمد، د.ت، *الأسامي والكنى*، تحقيق : يوسف بن محمد الدخيل،ط4، د.م، مكتبة الغرباء الأثرية.

ابن حبان، 1975م، *الثقات*، تحقيق: السيد شرف الدين أحمد، ط4، بيروت، دار الفكر.

ابن حبان، 1976م، *المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين*، تحقيق : محمود إبراهيم زايد،ط4، حلب، دار الوعي.

ابن حبان، 1993م، *الصحيح*، تحقيق: الشيخ شعيب الأرنؤوط،ط5، بيروت، مؤسسة الرسالة.

ابن حبان، 1991م، *مشاهير علماء الأمصار وأعلام فقهاء الأقطار*، تحقيق : مرزوق علي إبراهيم،ط4، المنصورة، دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع.

ابن حجر , د.ت، *تقريب التهذيب*،تحقيق: محمد عوّامة،ط2،د.م، دار اليُسر.

ابن حجر، 2005م, *تهذيب التهذيب*، ط4، الهند، دائرة المعارف النظامية.

ابن حجر، د.ت، *هدى الساري، مقدمة فتح الباري شرح صحيح البخاري*، د.ط، بيروت، دار المعرفة للطباعة والنشر.

ابن حنبل، د.ت، *سؤالات أبي داود للإمام أحمد بن حنبل في جرح الرواة وتعديلهم*، تحقيق :زياد محمد منصور ،د.ط, د.م، أبوبكر.

الخطيب، 2002م، *تاريخ بغداد*،تحقيق: بشار عوّ اد معروف، ط4، بيروت، دار الغرب الإسلامي.

ابن خلكان،1979م، *وفايات الأعيان وأنباء أبناء الزمان*، تحقيق: إحسان عباس،ط4، بيروت، دار صادر.

الدارقطني، 1984م، *سؤالات الحاكم النيسابوري للدارقطني*، تحقيق: موفق بن عبدالله بن عبدالقادر،ط4، الرياض، مكتبة المعارف.

الدارقطني:1984م، *سؤالات حمزة بن يوسف السهمي للدارقطني*، تحقيق: موفق بن عبدالله بن عبدالقادر،ط4، الرياض، مكتبة المعارف.

الدارقطني: 1985م، *ذكر أسماء التابعين ومن بعدهم ممن صحت روايته عن الثقات عند البخاري ومسلم*، تحقيق: بوران الضناوي، وكمال يوسف الحوت، د.ط، بيروت، مؤسسة الكتب الثقافية.

الدارقطني، 1985م، *الإلزامات والتتبع*، تحقيق: مقبل بن هادي الوداعي، د. ط، بيروت، دار الكتب العلمية.

أبو داود،1983م، *سؤالات أبي عبيد الآجري أبا داود السجستاني في الجرح والتعديل*، تحقيق: محمد علي قاسم العمري،ط4،المدينة المنورة، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية.

الذهبي، 1992م، *الرواة الثقات المتكلم فيهم بما لا يوجب ردهم*، تحقيق :محمد إبراهيم الموصلي،ط4،بيروت، دار البشائر الإسلامية.

الذهبي، 1986م، ذكر أسماء من تكلم فيه وهو موثق، تحقيق: محمد شكور امرير الميادِيني، د. ط، الزرقاء، مكتبة المنار.

الذهبي، سير أعلام النبلاء، تحقق: مجموعة من المحققين بإشراف شعيب الأرنؤوط، ط2، بيروت، مؤسسة الرسالة.

الذهبي، تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، تحقيق :بشّار عوّاد معروف،ط4،د. م، دار الغرب الإسلامي.

ابن رجب، 2001م، *شرح علل الترمذي*، تحقيق: همّام عبدالرحيم سعيد،ط5، الأردن، مكتبة المنار.

الرمحي،2005م، *إشارات الإمام البخاري إلى اختلاف الأسانيد في الجامع الصحيح دراسة منهجية تحليلية*،د. ط، الأردن أطروحة دكتوراه، الجامعة– الأردنية.

أبو زرعة الدمشقي، *تاريخ أبي زرعة الدمشقي، رواية أبي الميمون بن راشد*، تحقيق : شكر الله نعمة الله القوجاني، د. ط ، دمشق، مجمع اللغة العربية.

أبو زرعة الرازي، 1982م، *الضعفاء وأجوبة أبي زرعة الرازي على سؤالات البرذعي*، تحقيق: د. سعد الهاشمي، المدينة المنورة، الجامعة الإسلامية.

الزركلي، 2002م، *الأعلام*، ط49، د. م، دار العلم للملايين.

ابن سعد، 1968م، *الطبقات الكبرى*، تحقيق :إحسان عباس، ط4، بيروت، دار صادر.

السمعاني،1962م، *الأنساب*، تحقيق: عبدالرحمن بن يحيى المعلمي اليماني وغيره، ط4 حيدر آباد، مجلس دائرة المعارف العثمانية.

ابن عدي، 1994م، *أسامي من روى عنهم محمد بن إسماعيل البخاري من مشايخه في جامعه الصحيح*، تحقيق: حسين عامر صبري، ط4، بيروت، دار البشائر الإسلامية.

ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال، تحقيق: يحيى مختار غزاوي، ط2، بيروت، دار الفكر.

ابن عساكر، 1995م، *تاريخ دمشق*، تحقيق: عمرو بن غرامة العمروي،ط4، بيروت، دار الفكر.

القسطلاني،1905م، *إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري*، ط7، مصر، المطبعة الكبرى الأميرية.

القضاة، أمين محمد القضاة، وصبري، عامر حسن صبري2011م، *دراسات في مناهج المحدثين*، د. ط، عمّان :جهينة للنشر والتوزيع.

ابن المديني،1981م *سؤالات محمد بن عثمان بن أبي شيبة لعلي بن المديني*، تحقيق: موفق بن عبدالله بن عبدالقادر، ط1، الرياض، مكتبة المعارف.

المِزّي، 1980م، *تهذيب الكمال في أسماء الرجال*، تحقيق: بشار عواد معروف،ط4،بيروت، مؤسسة الرسالة.

ابن معين، أبو زكريا يحيى بن معين،1988م، *سؤالات ابن الجنيد لأبي زكريا يحيى بن معين*، تحقيق: أحمد محمد نور سيف،ط4، المدينة المنورة، مكتبة الدار.

ابن معين،1979م، *تاريخ ابن معين رواية الدوري*، تحقيق: د. أحمد محمد نور سيف،ط1،مكة المكرمة، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي.

ابن معين، 1985م، *معرفة الرجال عن يحيى ، ابن معين وفيه عن علي بن المديني وغيره، رواية أحمد بن محمد بن محرز*، تحقيق ::محمد كامل القصار، الجزء الأول،ط4، دمشق، مجمع اللغة العربية.

مغلطاي، 2001م، *إكمال تهذيب الكمال، الجزء الأول والثاني*، تحقيق: أبوعبد الرحمن عادل بن محمد، و أبو محمد أسامة ابن إبراهيم، ط1، د. م، الفاروق الحديثة للطباعة والنشر.

IUG Journal of Islamic Studies (Islamic University of Gaza) / CC BY 4.0

طوالبة، محمد عبد الرحمن،2001م، *من أخرج لهم البخاري مقرونين*، د. ط، د. م مجلة المنارة.
ابن مندة،1991م، *أسامي مشايخ البخاري*، تحقيق: نظر محمد الفاريابي،ط4، د. م مكتبة الكوثر.
النسائي، *مشايخ النسائي*، تحقيق: الشريف حاتم بن عارف العوني،ط4، مكة المكرمة، دار عالم الفوائد.
ابن يونس،1981م، تاريخ ابن يونس المصري، ط4، بيروت، دار الكتب العلمية.

IUG Journal of Islamic Studies (Islamic University of Gaza) / CC BY 4.0